مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 20 /كانون الاول/2024
المجلد(5)- العدد(4)-الجزء(1) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

التداخلات الاقتصادية الخارجية في سورية بين عامي (1946–1958م)

م.د. جواد كاظم محيسن نجم

مديرية تربية بغداد الرصافة/1 – وزارة التربية

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، الاستيراد، التصدير، سورية، النقد، تجارة

الملخص:

أصبحت لسوريا مكانة سياسية واقتصادية مهمة في منطقة الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أي مرحلة ما بعد الاستقلال، إذ برزت كساحة للتنافس الاقتصادي، وتضارب المصالح للدول الكبرى مثل، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فضلاً عن بعض الدول الاخرى، ولاسيما المانيا الغربية وتركيا وايران التي كانت من الدول المُصنعة ، وأعطى البحث دراسة واضحة عن طبيعة النشاط الاقتصادي وحجم التبادل التجاري لسوريا مع دول عربية وإقليمية ودولية، ودرس التداخلات فيما بينها، إلّا أن تزايد محاولات الدول الكبرى للتغلغل الاقتصادي في سوريا عن طريق فرض مشاريعها الاستعمارية، دفع سوريا إلى رفضها والتصدي لها. وفي الوقت نفسه أقامت علاقات اقتصادية خارجية بما ينسجم مع مصلحة البلاد من دون المساس بسيادتها واستقلالها ، فتحولت التداخلات الاقتصادية مع الزمن الى توجهات سياسية في نظام الحكم .

أهمية البحث:

تعود الأهمية النظرية لموضوع هذا البحث إلى معرفة وفهم طبيعة التنافس الاقتصادي الدولي في سورية، ودورها السياسي والاقتصادي وتفاعلها مع الأحداث التي واجهت منطقة الشرق الأوسط، لكونها جزءاً منها في مرحلة ما بعد الاستقلال.

إشكالية البحث:

يعالج البحث موضوع التداخلات الاقتصادية باستخدام المنهج التاريخي، ويحلل البيانات تحليلاً تاريخياً يرتبط بالمعطيات الاقتصادية وكيف أدت التحولات السياسية والاقتصادية الى تداخلات اقتصادية تنافسية بين الدول، وكيف نالت بعض الدول مكانة اقتصادية خاصة في سورية في حين تراجعت دول اخرى، وما الاثار التي افرزتها تلك التداخلات في التوجهات الاقتصادية السورية التي عُدّت عاملاً مؤثراً في بلورة التوجهات السياسية بالاقتراب من المعسكر الاشتراكي والابتعاد عن المعسكر الرأسمالي بالتدريج.

فرضية البحث:

يفترض وجود علاقة سببية بين التداخلات الاقتصادية والعلاقات السياسية السورية مع الدول الاخرى، ويفترض هناك دول لاغنى لسورية عنها مهما تضاربت المصالح السياسية ، في حين ان التداخل السوفيتي ـ الغربي هو المحور الاساسي الذي خضع لتبدلات كبيرة .

حدود الدراسة:

إن الحدود الزمنية التي اعتمدها البحث هي المدة من عام (1946-1958م)، إذ تعد هذه المدة مرحلة مفصلية مهمة، بدأت مع استقلال سوريا، والجهود التي بذلتها في سبيل النهوض الاقتصادي بمختلف مجالاته، ومواجهة الاستغلال الاقتصادي الذي مارسته الدول الكبرى تجاه سورية. اما الحدود الجغرافية فيعنى بسورية بعد الاستقلال وقبيل وحدتها مع مصر .

المقدمة:

واجهت سورية بعد استقلالها عام 1946م تحديات اقتصادية كبيرة، ومشكلات صعبة، تمثلت في كيفية النهوض بالواقع الاقتصادي مع بداية مرحلة مهمة في ظل الصراع الدولي، والتنافس الاقتصادي على ارضها من القوى الاستعمارية، وجرت محاولات للإبقاء على الواقع الاقتصادي المتردي في سوريا، وجعلها سوقاً لترويج بضائعها التجارية، فضلاً عن استخدام الأراضي السورية طريقاً لعمل الشركات النفطية، التي كانت تسعى لنقل النفط عبر الأنابيب المارة بها، والاستغلال الذي مارسته لسنوات عدة عن طريق تغلغل الرأسمال الأجنبي في البلاد، حتى تمكنت سوريا من التصدي لهذه الظاهرة عن طريق وضع القوانين والتشريعات التي تحد من استغلال الشركات الأجنبية، وادت تلك القوانين الى تحسن الاقتصاد الوطني، ولاسيما بعد تطور علاقاتها الاقتصادية مع الدول الاشتراكية، ومنها الاتحاد السوفيتي في منتصف عقد الخمسينيات من القرن العشرين، والمرحلة التي تلتها. كذلك كان لعلاقة سورية مع مصر والسعودية والدول العربية أثراً ايجابياً في سياق جعل الميزان التجاري لصالحها في بعض السنوات وتقليل الخسائر الناتجة عن عدم التوازن في معدل الواردات والصادرات بينها وبين الدول الكبرى ، فتميزت تلك المرحلة من تاريخ البلاد بوجود تداخلات اقتصادية كثيرة سواء بالناحية التجارية ام الاستثمارية ام عن طريق المشاريع الاقتصادية ذات الطابع السياسي .

قُسم البحث إلى أربع مباحث وخاتمة، عرض المبحث الأول التداخلات الاقتصادية الفرنسية في مجال التجارة والنقد والمشاريع الاقتصادية التي عملت بها خلال مرحلة ما بعد استقلال سوريا ومحاولة فرض نفوذها الاقتصادي في مشاريع مختلفة. أما المبحث الثاني فقد عرض التداخلات

الاقتصادية الأمريكية في مجال المشاريع الاقتصادية، وخط التابلاين الذي يعمل على نقل النفط عبر الأراضي السورية إلى البحر المتوسط، وكذلك طبيعة التبادل التجاري بين البلدين. وتطرق المبحث الثالث إلى التداخلات الاقتصادية للاتحاد السوفيتي في مجال التجارة، والمشاريع الاقتصادية في مرحلة منتصف عقد الخمسينيات من القرن العشرين، التي تعد البداية الحقيقية للعلاقات الاقتصادية السورية- السوفيتية وتطورها. وفي المبحث الرابع تم عرض التداخلات الاقتصادية للدول المؤثرة، من الدول العربية : مصر، الأردن، العراق، السعودية، ولبنان، وكذلك الدول الأجنبية، مثل بريطانيا، تركيا، إيران، وألمانيا .

اعتمد البحث على العديد من المصادر المهمة والغنية بالمعلومات عن النشاطات الاقتصادية لسورية ، ومنها كتاب (أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية 1850-1958م) لمؤلفه بدر الدين السباعي الذي عرض جوانب مهمة عن التطورات الاقتصادية لسورية، وكذلك كتاب (اقتصاد سورية الحديثة- مشكلاته وآفاقه) لمؤلفه ف. ب فيكتوروف، الذي تضمن جوانب عدة، منها أثر الروابط الاقتصادية الخارجية ودورها في تنمية الاقتصاد السوري. فضلاً عن مصادر أخرى مهمة أسهمت في إغناء هذا البحث مثل المجموعات الإحصائية التي أصدرتها وزارة الاقتصاد الوطني السوري، والنشرات الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق التي غطت المدة من عام (1945-1958م).

المبحث الأول: التداخلات الاقتصادية الفرنسية

1- التجارة:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تطورت علاقات سورية مع الدول العربية ودول العالم تطوراً جديداً منذ إعلان استقلال سوريا ولبنان عن فرنسا سياسياً واقتصادياً. فقد تحررت من الارتباطات الجمركية والقيود التي فرضها الانتداب الفرنسي، فاستطاعت سوريا أن ترتبط تجارياً مع دول العالم الأخرى وأن تعمل على انعاش إنتاجها الذي كاد ينهار قبل الحرب، فاعتمدت سياسة اقتصادية تجارية رشيدة، تصلح ميزانها التجاري وتهدف إلى زيادة إنتاجها لدعم نقدها واقتصادها. (عبد الرحمن، 1954، ص235)

على الرغم من ذلك سورية أصبحت ميداناً للتنافس بين الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا من جهة وفرنسا من جهة أخرى، وأدت سياسة الإسراف في الاستيراد التي أعقبت الحرب لحاجة السوق إلى البضائع الأجنبية المفقودة، الى إغراق البضائع الأميركية والبريطانية للأسواق السورية فاحتلت مكان البضائع الفرنسية، وسبّب ذلك فقدان التوازن بين الواردات والصادرات. (عبد الرحمن، 1954، ص236)

ففي عام 1945م بلغت كمية البضائع الفرنسية الواردة إلى سوريا (226) طناً بقيمة (995,000) ليرة سورية، وفي 1946م بلغت كمية البضائع (9,890) طناً بقيمة (1,7715,000) ليرة سورية، واستمر تزايد كمية البضائع الفرنسية، إذ بلغت في عام 1947م (27,665) طناً بقيمة (40,149,000) ليرة سورية، في حين بلغت كمية البضائع الفرنسية في عام 1948م (60,097) طناً بقيمة (55,939,000) ليرة سورية، وأصبحت في عام1949م (89,773) طناً بقيمة بلغت (70,823,000) ليرة سورية (المجموعة الاحصائية، 1950، ص80)، وخلال المدة ما بين 1 كانون الثاني -13 آذار 1950م، إذ كانت سوريا ولبنان في اتحاد جمركي، بلغت كمية البضائع الفرنسية إلى سوريا ولبنان (11,487) طناً بقيمة (13,332,000) ليرة سورية.(المجموعة الإحصائية، 1951-1952م، ص14)، وفي عام 1954م بلغت قيمتها (74,548,000) ليرة سورية، وفي عام 1955م بلغت قيمتها (67,744,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1956م، ص88-89)، وفي عام 1956م بلغت كميتها (64,837,000) طناً بقيمة (57,356,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1957م،ص91)، وفي عام 1957م بلغت (46,243) طناً بقيمة (42,773,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1957، ص122)، وفي عام 1958 بلغت قيمتها (55,000,000) ليرة سورية(السباعي، د.ت، ص429).

أما الصادرات السورية إلى فرنسا في عام 1945م فبلغت (7,379) طناً بقيمة (4,208,000) ليرة سورية، وفي عام 1946م شهدت الصادرات السورية زيادة ملحوظة إذ بلغت (9,890) طناً بقيمة (17,715,000) ليرة سورية، وفي العام التالي قفزت لأكثر من ضعف ونصف وفيها بلغت (27,665) طناً بقيمة (40,139,000) ليرة سورية، واستمرت الصادرات في الارتفاع في عام 1948م بلغت (60,097) طناً بقيمة (55,939,000) ليرة سورية، وكذلك تنامت في العام اللاحق بلغت (89,773) طناً بقيمة (70,823,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1950م، ص80)، وخلال المدة من 1 كانون الثاني 13 آذار 1950، وكانت فيها سوريا ولبنان في اتحاد جمركي بلغت الصادرات السورية (19,831) طناً بقيمة (11,023,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1951-1952، ص114)، وفي عام 1954م سجلت الصادرات السورية رقماً جديداً بلغت قيمتها (72,27,1000) ليرة سورية،وارتفعت بشكل ملحوظ في عام1955م بلغت قيمتها (98,119,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1955م، ص88-89)، وفي عام1956م انخفضت الصادرات السورية الى فرنسا إذ سجلت قيمتها (63,396,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1956م، ص91) واستمر الانخفاض في العام التالي وبقيمة اكبر لتصبح قيمة الصادرات (42,773,000) ليرة سورية

(المجموعة الإحصائية، 1957م، ص122)، وفي عام1958م بقيت القيمة متقاربة مع العام السابق وفيها بلغت (42,300,000) ليرة سورية (السباعي، د.ت، ص429).

شغلت فرنسا المرتبة الرابعة بين الدول التي استوردت منها سورية عام1952م بقيمة (29,574,000) ليرة سورية، وتجدر الإشارة إلى أن مرتبة فرنسا هي المرتبة نفسها التي شغلتها عام1951 في تصدير بضائعها إلى سورية. (النشرة الاقتصادية، العدد1، 1953، ص271)

تضمنت قائمة الواردات الفرنسية إلى سوريا أنواعاً من السلع مثل (الحديد والفولاذ، والآلات والأجهزة الكهربائية، والحاجات المعدة للاستعمالات الفنية الكهربائية، والسيارات، والدراجات، والوقود المعدني، والزيوت المعدنية) وغيرها (المجموعة الإحصائية، 1950، ص80). أما قائمة الصادرات السورية إلى فرنسا فقد تضمنت أنواعاً من السلع مثل (القطن، الحنطة، الشعير، الصوف، غزل ونسيج الملابس، منتجات صناعية، اللحوم) وغيرها. (النشرة الاقتصادية، العدد3، 1952، ص34)

واجهت سوريا بعض المشكلات التي تتعلق بالسياسة الاقتصادية للبلاد مثل تخليص التجارة الخارجية من سيطرة رأس المال الأجنبي، والتغلب على اتجاهه الوحيد الجانب وتكوينه الاستعماري، وإرساء أشكال جديدة للروابط الاقتصادية الخارجية وتطويرها لأهميتها البالغة، فعندما استلمت الطبقة البرجوازية الوطنية السلطة في سوريا وجدت أن الهدف الأساسي لها تطوير التعاون الاقتصادي مع الدول الرأسمالية، محاولة بذلك أن تؤمن لنفسها أكثر الظروف الملائمة. وقد وجدت البرجوازية، ولاسيما في انضمام سوريا عام 1948م إلى ميثاق جنيف، أو ما يسمى (الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة) أحد الطرق الممكنة لتنمية روابط التجارة الخارجية مع الدول الأخرى (فيكتوروف، 1970، ص235). وكانت هذه الاتفاقية قد عقدت عام1947م بناءً على اقتراح الولايات المتحدة الأميركية، ونتيجة لهذا العمل كان ازدياد العجز التجاري لسوريا ولبنان. ففي عام 1947 بلغ (279,100,000) ليرة سورية، فارتفع العجز في عام1949 إلى (405,1) مليون ليرة سورية. وقد أُلحقت الزيادة الشديدة في الاستيراد من فرنسا، فضلاً عن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، التي أعقبت تغيير سياسة التجارة الخارجية لسوريا ولبنان، تبعاً لمتطلبات اتفاقية جنيف، ضربة قوية لاقتصادهما الضعيف الذي كان بلا حماية من جانب الصناعة الوطنية. وفي عام 1950م كانت سوريا ولبنان مضطرتين إلى رفض الامتيازات المرهونة بمساهمتهما في (الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة)، كي يحصلا على فرصة اتباع سياسة تجارية مستقلة (فيكتوروف، 1970، ص236).

2- النقد:

يعود ارتباط النقد السوري اللبناني بالفرنك الفرنسي إلى بداية الاحتلال الفرنسي لسوريا ولبنان عام1920م حتى عام1944م، فكانت الليرة السورية اللبنانية تعادل عشرين فرنكاً، وكان القسم الأعظم من التغطية مؤلفاً من الفرنكات الفرنسية، ولهذا النظام فائدة من حيث تسهيل المبادلات التجارية مع فرنسا، وكذلك لتسهيل المدفوعات السورية اللبنانية إلى الخارج حيث كانت للفرنك قيمة مقبولة دولياً، فكان المستورد السوري اللبناني يستطيع أن يسدد مدفوعاته الخارجية بالليرة السورية، أو تحويلها إلى فرنكات فرنسية (النشرة الاقتصادية، العدد الأول، 1948، ص6).

غير أن هذه الفائدة لم تكن لتوازي عيباً واحداً أو خطراً واحداً من الانعكاسات السلبية للنظام المذكور وأخطاره ، فقد شاء الاستعمار الفرنسي أن يجعل من ارتباط الليرة بالفرنك أداة لتنفيذ مآربه، فضلاً عن التحكم في اقتصاد سوريا ولبنان. فكانت الليرة السورية اللبنانية ظلاً للفرنك، وأصبح النقد السوري عرضة للانخفاض كلما انخفضت قيمة الفرنك، وعندما تعمل الحكومة الفرنسية على تخفيض عملتها لعوامل مالية أو اقتصادية فرنسية بحتة، كان الشعب السوري يتحمل نتائج هذا التخفيض بدون أن يكون له دخل به، وبدون أن يجني شيئاً من الفوائد التي كانت تهدف إليها الحكومة الفرنسية منه، وقد انخفض الفرنك مرات متوالية بحيث أصبحت قيمته عام1948 جزءاً واحداً من سبعين مما كانت عليه في الحرب العالمية الأولى، إذ انخفضت قيمته الرسمية بالنسبة للذهب من (290) ميلغراماً إلى (4,22) أربعة ميلغرامات وربع الميلغرام تقريباً. وقد خسر الشعب السوري واللبناني جراء هبوط الفرنك الجزء الأعظم من ثروته النقدية، وتضررت اقتصاديات البلاد أضراراً فادحة، في حين ربحت الخزينة الفرنسية بدون أي حق أو مسوّغ فروق التغطية الموضوعة بالفرنكات. ودام وضع النقد السوري اللبناني على هذه الحال إلى عام 1941م حين دخل الحلفاء سورية ولبنان وأعلنوا وقتذاك دخول النقد السوري واللبناني في منطقة الاسترليني، ومنحوا الأشخاص المقيمين في سورية ولبنان حرية شراء الجنية(النشرة الاقتصادية، العدد الأول، 1948، ص7)، علماً إن الأخيرتين كانتا ضمن الوحدة الاقتصادية الكاملة إلى أن انفصمت هذه الرابطة من قبل الحكومات التي انبثقت عنها، إثر تمتع سورية ولبنان باستقلالهما الفعلي عام1943م، ولاسيما بعد قيام ممثلي الطرفين بتوقيع اتفاق الأول من تشرين الأول 1943م، الذي أنهى الوحدة الاقتصادية التي كانت مستمرة لمئات السنين، وحصر علاقتهما المشتركة بالشؤون الجمركية فقط (العظم، 1973، ج2/ص8). وفي يوم 25 كانون الثاني 1944م حصل اتفاق مالي بين سوريا ولبنان وفرنسا وبريطانيا (نشّابة، 1955م، ص57)، تضمن موافقة

حكومة فرنسا المؤقتة على تحديد قيمة الليرة السورية- اللبنانية على أساس (2,265) فرنك بما يجعل سعرهما معادلاً لـ (883) قرشاً للجنيه الاسترليني بعدّ سعره (200) فرنك بعد أن كان (187,5)، وحدد سعر الليرة السورية بـ(23) فرنك فرنسي بعد أن كان (20) فرنك، وانتهى بهذا الاتفاق ارتباط النقد السوري واللبناني بالنقد الفرنسي، وأصبح في الواقع مرتبطاً بسعر الجنيه البريطاني، لكنه مغطى بالفرنكات الفرنسية، وبجزء قليل من النقود الأجنبية الأخرى (العظيم، 1973، ج2/ص87).

غير أن الحكومة الفرنسية قامت في 15 آذار 1946 بنقض الحكم الوارد في اتفاق 25 كانون الثاني 1944م فيما يتعلق بحرية شراء الاسترليني. وجرى هذا النقض بمعرفة الحكومة البريطانية وموافقتها إذ أُرسلت للحكومتين السورية واللبنانية مذكرة بهذا المعنى في 15 آذار 1946م، وتذرعت الحكومتان الفرنسية والبريطانية لتمرير هذا النقض بالنص الوارد في الاتفاق البريطاني والفرنسي السوري اللبناني القائل بأن نظام حرية شراء الاسترليني لا يبدل بدون استشارة مسبقة للحكومتين السورية واللبنانية، والجدير بالملاحظة أن النقض تم بدون أية استشارة سابقة، فكان نتيجة لهذا النقض أن أصبحت الفرنكات الموجودة في التغطية غير قابلة للاستعمال لا في منطقة الفرنك ضمن حدود أنظمة القطع والأنظمة التجارية الفرنسية، وأن أصبح الجنيه الاسترليني قطعاً نادراً خاضعاً لأنظمة مكتب القطع (النشرة الاقتصادية، العدد الأول، 1949م، ص49).

على الرغم من استقلال سوريا سياسياً عام1946م، استمرت محدودة السيادة اقتصادياً، فقد بقي الفرنسيون يشرفون على السياسة النقدية فيها بواسطة بنك سوريا ولبنان(الصالح، 2020م، ص186)، وبقيت العلاقات المالية بين سورية ولبنان من جهة وفرنسا من جهة أخرى إحدى أهم المسائل التي لم تلق حلاً بعد إلغاء الانتداب وجلاء القوات الأجنبية عن البلاد (بوداغوفا، د.ت، ص33).

وفي شهر كانون الأول1946م أثارت الحكومة الفرنسية قضية ضمان الفرنكات، وأبلغت الحكومة السورية بإنهاء تعهدها بتغطية فرق انخفاض قيمة النقد السوري، ورفضت سورية هذا الادعاء من دون البحث مع ممثل فرنسا في هذه المسألة وقتذاك (العظم، 1973، ج2/ص87).

وفي 1 تشرين الأول 1947م بدأت مفاوضات جديدة في باريس على تسوية هذه المشكلة، واقترحت فرنسا تمويل ثلث موجودات بنك سورية ولبنان الذي يشرف على إصدار الأوراق النقدية السورية- اللبنانية عن طريق تصدير البضائع والعملة الصعبة جزئياً إلى سورية ولبنان وكذلك ضمان سعر عملتيهما من الخسارة (في حال تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي) خلال عشر سنين،

وطالبت في الوقت نفسه، بتحويل الممتلكات الفرنسية الموجودة في البلدين إلى فرنسا. (بوداغوفا، د.ت، ص33).

انتهت المفاوضات بتوقيع لبنان على الاتفاق النقدي مع فرنسا في 26 كانون الثاني 1948م، في حين امتنعت سورية عن التوقيع ورفضت جميع الشروط التي تضمنها الاتفاق في 31 كانون الثاني 1948، الأمر الذي دفع فرنسا إلى تجميد الأرصدة النقدية بالفرنكات العائدة لسورية من جهة، وانفصال النقد السوري لأول مرة عن النقد اللبناني وظهور فرق بين النقدين من جهة أخرى. فأعلنت سوريا سعر عملتها بشكل مستقل عن فرنسا، علماً أن سورية أصبحت عضواً في صندوق النقدي الدولي منذ 10 نيسان 1947، الأمر الذي يعني تحديد قيمة النقد السوري بالنسبة للذهب والدولار، وهكذا تم الاستقلال النقدي لسوريا لأول مرة، وكان لابد من استمرار المفاوضات مع فرنسا للاتفاق تصفية الفرنكات المجمدة، وضمانة جزء منها (متولي، 1974، ص14-15).

بقيت سورية فريسة للاضطراب وتعقد شؤونها المالية وتجارتها الخارجية، إذ أصبح النقد السوري خلالها عرضة لشتى التيارات والأهواء. وبعد جهود متواصلة قامت بها سورية، تمكنت من عقد اتفاق مع فرنسا في 7 شباط 1949م، بموجبه اعترفت فرنسا بخروج سورية من نطاق الفرنك الفرنسي، وتصبح الفرنكات التي تعد مطالب سوريا على فرنسا ديناً تدفعه لسوريا على أقساط معينة، بعد أن كانت هذه الفرنكات تغطية للنقد السوري. وتضمن الاتفاق ثلاث قضايا، وملاحق تفسيرية عدة، القضية الأولى، تتعلق بالمطالب التي لسوريا على فرنسا، التي تسمى تغطية النقد السوري، وكفلت الحكومة الفرنسية ثبات قيمة الفرنك بالنسبة إلى الجنيه الاسترليني خلال مدة تصل إلى عشر سنين، وقد عدّها هذا الاتفاق مطالب وأمانات تعهدت الحكومة الفرنسية بردها إلى الحكومة السورية على شكل أقساط (مقسمة على 14 قسطاً) نصف سنوية، على أن استحقاق القسط الأول ابتداءً من 24 كانون الثاني 1949م، والقسط الأخير في 1 تشرين الأول 1954م (النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، 1949م، ص4).

أما القضية الثانية، فتعلقت بتسديد المطالب المتقابلة، وهومايعني كيفية تسديد ما تطلبه سوريا من فرنسا، وما تطلبه فرنسا من سورية. فكانت المطالب السورية تتعلق بحصة سوريا من أموال المصالح المشتركة التي كانت الحكومة الفرنسية في عهد فيشي[1] قد نقلتها إلى فرنسا، وتقدر بـ(14,758,000) ليرة سورية بلغت حصة سورية منها نحو (8) ملايين ليرة، وسندات عمومية عثمانية، وبعض أسهم سكك حديد بغداد، ومبلغ من النقد الذهبي قدره (10,248) ليرة عثمانية

ذهبية، و(145) ليرة استرلينية، و(2,500) شهادة تمثل حصة شرق الأردن في الدين العثماني العام(النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، 1949م، ص5).

أما القضية الثالثة فتمثلت بالاتفاق على قيام مصرف سوريا ولبنان بتنفيذ الاتفاق من الناحية المادية بكلتا صفتيه، واستمرار جميع الاتصالات اللازمة بين السلطات النقدية في كلا البلدين، وتقديم جميع المعلومات المهمة لتطبيق هذا الاتفاق (نشّابة، 1955، ص379)، وقد حصل الاتفاق على موافقة مجلس النواب السوري في نيسان 1949م (نشّابة، 1955، ص393).

كما توصلت الحكومة السورية إلى وضع حل لقضية الأوراق النقدية السورية التي جمعت في لبنان، إثر إعلان البنك السوري، وفقدان الليرة السورية شبه قوتها الإبرائية، التي بلغت (44,600,000) ليرة سورية. فقد تم الاتفاق بين الجانب السوري واللبناني في شباط 1952، بأن تستلم سورية الأوراق النقدية المذكورة لقاء حوالة قدرها أربعة مليارات فرنك فرنسي، هذه الحوالة تسمح بنقل المبلغ المذكور من حساب سورية في صندوق فرنسا وفقاً لاتفاق التصفية السابق إلى حساب لبنان. هكذا خرجت الليرة السورية نهائياً من كتلة الفرنك الفرنسي وصفيت العلاقات المالية بين سوريا وفرنسا ولبنان، وأصبحت سورية حرة في تعديل أنظمة قطعها(السباعي،د.ت،ص370-371).

لجأت الحكومة السورية إلى إصدار سلسلة من التشريعات النقدية التي أخذت تسهم في التمهيد لوضع تشريع نقدي موحد، إذ أصدرت المرسوم التشريعي ذا الرقم (76) بتاريخ 11 1950م المتعلق بالنظام النقدي، والمرسوم التشريعي ذا الرقم208 في 21 نيسان1952 المتعلق بتنظيم مكتب القطع (متولي، 1974م، ص15)، وفي العام نفسه قامت الحكومة بتأليف لجنة من الخبراء لتعديل قانون النقد السوري، والعمل على وضع مشروع لتأسيس مصرف مركزي سوري يتولى مهام إصدار النقد الوطني وسائر الوظائف الأخرى التي تقوم بها عادة المصارف المركزية في دول العالم. وفي 28 آذار 1953م صدر مرسوم تشريعي ينظم النقد السوري، وتم إنشاء مجلس النقد والائتمان لينسق نشاطات المؤسسات التي تعمل في ميداني النقد والائتمان، فضلاً عن توجيه هذا النشاط. وفي الوقت الذي حدثت فيه هذه التطورات في التظام النقدي، اتخذت خطوات للتخفيف من القيود المفروضة على العملة الأجنبية، ولتثبيت أسعار الصرف ولتنظيم سوق النقد الأجنبي (عبد العال، 2007، ص194).

نجد مما سبق ان التداخل النقدي مابين سورية ولبنان من جهة وفرنسا من جهة اخرى خلق حالة من عمد الاستقرار النقدي ، وكانت فرصة لدخول تداخلات اقتصادية اخرى ، ولاسيما من

بريطانيا أدت الى اضعاف الموقف السوري ، وبالتالي اضعاف الاقتصاد السوري لصالح دوام الهيمنة الاقتصادية الغربية على البلاد بعد انتهاء الهيمنة السياسية والعسكرية المباشرة .

3- المشاريع الاقتصادية:

لا شك في أن فرنسا حرصت على استمرار ضمان مصالحها الاقتصادية في سورية للمدة ما بعد انتهاء الانتداب، أي بعد حصول سورية على استقلالها عام1946، فبدأت مرحلة مهمة أصبحت فيها سورية ساحة للصراعات والتداخلات السياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا، وانعكس ذلك على الحياة الداخلية للبلاد عن طريق قيام كل طرف بتقديم التأييد أو الاعتراف إلى القوى التي تتمكن من استلام زمام الأمور في البلاد بما يخدم مصالحها، وتمثل ذلك بالانقلابات العسكرية التي حصلت في سوريا. فعندما تمكن حسني الزعيم (1889-1949م)[2] من القيام بأول انقلاب في سوريا في 30 آذار 1949م، ونال اعتراف الولايات المتحدة الأميركية من دون أن تقدم له أي دعم في هذا الحدث(العتيبي، 2018م، ص91)، وشعرت فرنسا بالقلق من ذلك، ولاسيما بعد تحركات حسني الزعيم للتقارب مع العراق، والعمل على قيام الوحدة بين البلدين، فأدت فرنسا دوراً كبيراً في إفشال هذا الاتحاد، وأثرت في توجه الزعيم، فاشترطت عليه قرضاً قدره (3) ملايين فرنك فرنسي، ووعدته بتقديم المساعدة العسكرية في حالة حصول أي عدوان على سورية، لذلك كان لآفاق الحصول على مساعدات اقتصادية فعلية الأثر الكبير في تحديد توجه حكومة حسني الزعيم في رسم السياسة الخارجية (العامري، 2012م، ص191)

بعد قيام الانقلاب الثاني الذي قاده سامي الحناوي (1898-1950م)[3] ، في 14 آب 1949م تمكن فيها من إنهاء حكم حسني الزعيم في البلاد، فأعلنت وزارة هاشم الأتاسي[4] التي استمرت من 14 آب 1949 حتى 10 كانون الأول 1949م، استمرار العمل بالأحكام الصادرة في عهد حسني الزعيم، وأكدت الحكومة التزامها بالاتفاقيات المعقودة في عهد الزعيم وأبرزها اتفاق شركة التابلاين لتصدير النفط السعودي عبر سورية، واتفاق شركة نفط العراق لتصدير النفط العراقي عبر سورية، واتفاقيات التصفية للمسائل المعلقة بين سوريا وفرنسا، ويأتي في مقدمتها الاتفاق النقدي، فاضطرت الحكومة لاتخاذ هذا الموقف بعد اتصالات مع الوزراء المفوضين لكل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا الذين أكدوا موقف حكوماتهم بعدم الاعتراف بالانقلاب الجديد ما لم يعُدّ تلك الاتفاقيات نافذة (مركز الشرق العربي، 2022م، الانترنت).

لذلك سعت فرنسا للحفاظ على مصالحها، ولاسيما أنها كانت تملك أسهماً في شركة نفط العراق التي تعود إلى بريطانيا (الاقتصادي العربي، العدد200، 1967م، ص3)، فضلاً عن وجود

عدد من الشركات الفرنسية التي تعمل في مجالات مختلفة داخل سوريا بلغ عددها (26) شركة برأسمال قدره (4,739,960,500) فرنك فرنسي (السباعي، د.ت، ص361)، علماً إن مجمل أعداد الشركات الأجنبية العامة في سورية في عام1952 بلغ (192) شركة اتسمت بالنشاط الفعلي في جميع فروع الاقتصاد، منها (59) شركة برأسمال قدره (864,000,000) ليرة سورية، يعود لفرنسا نصيب فيه، في حين أن الرأسمال الوطني الموظف في الصناعة قد بلغ (287) مليون ليرة سورية فقط، وكانت الخدمات والتجارة والأعمال الثابتة هي المجالات الأساسية لاستثمار الرأسمال الوطني (بوداغوفا، د.ت، ص12)، وأن مسألة إنماء صناعات السلع الرأسمالية الوطنية، كان يعتمد على مدى توافر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات، ومن المعلوم إن أكثر من ثلثي رؤوس الأموال الاستثمارية يستمد من مصادر أجنبية، في حين يأتي الثلث من مصادر محلية (حمّاد، 1987م، ص279).

كانت الشركات الفرنسية الموجودة في سوريا تعمل في مجالات مختلفة مثل (المصارف، الهواء السائل، الضمان، كهرباء حلب، خطوط السكك الحديد، تجارة البرادات، تجارة مختلفة، الأسفلت والتنقيب عن البترول، المنارات، صناعة وتجارة، الطيران، ومؤسسات أخرى) (السباعي، د.ت، ص363).

لم يكن في سوريا قطاع حكومي حتى نهاية عام1950م، فأقدمت الدولة على إصدار القانون رقم 85 في 31 كانون الثاني 1951م، وبموجبه تم تأميم شركتي الحافلات الكهربائية (الترامواي) والكهرباء في دمشق وحلب، ثم لم يلبث التأميم أن شمل كهرباء (حمص- حماة) وبعد مدة من الوقت انتقلت إلى ملكية الدولة شركات الكهرباء العامة في دير الزور والقامشلي، وتعود هذه المحطات الكهربائية في البلاد التي كانت تعطي (92%) من مجموع الطاقة الكهربائية في البلاد إلى الشركات الفرنسية (شركة كهرباء حلب) و(شركة حافلات وكهرباء دمشق) و(شركة حمص- حماه) و(شركة الطاقة الكهربائية في سوريا) (فيكتوروف، 1970م، ص38)، فضلاً عن قيام الدولة بتصفية امتياز شركة التبغ في عام 1952م. كما أن مسألة قيام الدولة باستخدام التأميم ظلت قائمة إذ لم تستخدمه إلى حدود بعيدة ، فاقتصرت على تأميم بعض المؤسسات الفرنسية وما ارتبط بها من مؤسسات بلجيكية، ودفعت لهذه المؤسسات مبالغ مهمة على سبيل التعويض، فأكتسب التأميم بذلك صفة البيع والشراء لا صفة المصادرة بلا تعويض أو مقابل تعويض بسيط(السباعي، د.ت، ص373).

استكمالاً لهذه الأمور استمرت المفاوضات حول انتقال شبكة الخطوط الحديد الخاضعة للرأسمال الفرنسي إلى ملكية الدولة السورية قرابة عام واحد. وبموجب الاتفاق الذي تم في 19 تموز 1955م، انتقلت إلى ملكية الحكومة السورية الخطوط الحديد التي كانت تستغلها الشركة الفرنسية والتي ذكرناها آنفاً، وبعد ذلك أخذت تنتقل إلى ملكية الدولة جميع مشروعات الشركات الأجنبية العاملة في أراضي البلاد في ميدان الإنتاج (فيكتوروف، د.ت، ص39).

من جانب آخر أقدمت سوريا على حرمان (بنك سوريا ولبنان) الفرنسي من صلاحيات المصرف المركزي، ومن حق إصدار العملة النقدية السورية، وهو الحق الذي كان يتمتع به منذ عام 1919م. وتعد أهم خطوة في مجال تعزيز القطاع الحكومي، وضرب مواقع الرساميل الأجنبية في اقتصاد سوريا، وتم إنشاء المصرف المركزي الحكومي لسوريا برأسمال قدره (10) ملايين ليرة سورية، فأصبح يمارس صلاحياته منذ الأول من آب 1956. ووافقت الحكومة على أن تدفع سنوياً، في غضون ثماني سنين، للمساهمين في المصرف الفرنسي تعويضات بلغت (300,000) ليرة سورية (فيكتوروف، د.ت، ص39).

وهكذا خرج عن نطاق استثمار الرأسمال الأجنبي إصدار الورق النقدي، والنقل بالسكك الحديدي، وشركات الكهرباء والتنوير والمياه، واستثمار التبغ، وهي كلها رساميل فرنسية ذات تشابك ضعيف مع رساميل أخرى (السباعي، د.ت، ص374).

نجد مما سبق ان التداخلات الاقتصادية الفرنسية كانت متشعبة في سورية ، ولاسيما مسألة الشركات الاجنبية العاملة في الداخل السورية وملكية فرنسا للأسهم في شركة التابلاين وسيطرتها على المجالات الحيوية في البلاد كالطاقة والنقل .

ثانياً. التداخلات الاقتصادية الأميركية:

1. التجارة:

أقامت الولايات المتحدة الأميركية علاقات تجارية مع الشرق الأوسط بعامة، ومع سورية تحديداً، وقد بلغت قيمة البضائع المتبادلة بين الولايات المتحدة الأميركية والشرق الأوسط بين عام1900م وعام 1920م عدة ملايين من الدولارات. وخلال عقدي العشرينيات والثلاثينيات تمكنت شركات النفط الأميركية من الوصول إلى منابع النفط على شواطئ الخليج العربي، وبعد أن أدت الحرب العالمية الثانية إلى انقطاع أعمال النفط، استؤنفت في عام1946م، وأخذت بالتوسع بعد ذلك، وأصبحت سوريا محط اهتمام أميركا في السنوات الأولى بعد الحرب (ساوندرز، 1996م،

ص11-12). وكان الجانب التجاري أحد الجوانب الاقتصادية التي برزت في العلاقات السورية الأميركية، واتسمت بالتطور التدريجي في عملية التبادل التجاري لمختلف أنواع السلع.

وفي عام 1945م بلغت كمية السلع المستوردة من الولايات المتحدة الأميركية إلى سورية (18,812) طناً بقيمة (21,638,000) ليرة سورية (الشريف، 1947، ص111). وفي عام 1946م ارتفعت لأكثر من الضعف إذ بلغت (39,510) طناً بقيمة (48,609,000) ليرة سورية، واستمرت كمية السلع المستوردة بالزيادة الكبيرة في عام 1947م بلغت (66,104) طناً بقيمة (97,176,000) ليرة سورية، وفي عام 1948م بلغت (67,635) طناً بقيمة (91,434,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1948م، ص15). في حين عادت للزيادة الواضحة عام1949م بلغت (83,348) طناً بقيمة (118,969,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1950م، ص81). أما في عام 1950م فقد توافرت الاحصاءات للمدة بين 1 كانون الثاني-13 آذار 1950 وكانت اثناء الاتحاد الجمركي بين سورية ولبنان، وبلغت (10,770) طناً بقيمة (21,235,000) ليرة سورية، وفيها أصبح ترتيب الولايات المتحدة الأميركية المركز الثاني بعد بريطانيا من بين البلدان التي يتم استيراد السلع منها إلى سوريا(المجموعة الإحصائية، 1951-1952م، ص115)، وفي عام 1952م بلغت قيمة الاستيراد (66,700,000) ليرة سورية، وفي عام 1953م انخفضت قيمتها الى (56,600,000) ليرة سورية، وفي عام 1954 ارتفعت قيمة الواردات الى (76,300,000) ليرة سورية، وفي عام1955م ارتفعت قيمتها الى (74,300,000) ليرة سورية (السباعي، د.ت، ص428)، وفي عام 1956م بلغت كمية الاستيراد (28,748) طناً، بقيمة (77,173,000) ليرة سورية، وفي عام1957م قفزت الى (44,064) طناً لكن بقيمة اقل بلغت (69,143,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1957، ص122)، وفي عام 1958م بلغت قيمة الاستيراد (61,400,000) ليرة سورية (السباعي، د.ت، ص428). كانت كميات الواردات التي تقع ضمن عملية التبادل التجاري بين سورية والولايات الأميركية قد تضمنت أنواعاً معينة من السلع، ومنها (الوقود المعدني، الزيوت المعدنية، والحرير الصناعي، والألياف النسيجية، والخيوط المعدنية، والسيارات والدراجات وغيرها من وسائط النقل، والحديد، والحاجات المعدة للاستعمالات الفنية الكهربائية (المجموعة الإحصائية، 1954م، ص84-87).

أما قائمة الصادرات السورية إلى الولايات المتحدة الأميركية فبلغت في عام1945م (2,174) طناً بقيمة (2,505,000) ليرة سورية، بينما قفزت في عام استقلال سورية أكثر من اربعة أضعاف لتصل الى (8,934) طناً بقيمة (14,978,000) ليرة سورية، وفي عام1947 كذلك ارتفعت لأكثر من الضعف من ناحية حجم البضائع لتصبح (19,470) طناً بقيمة تبلغ تقريباً ثلث العام السابق وهي

(5,719,000) ليرة سورية،ولكننا نلحظ انخفاضها الكبي عام1948 بلغت (6,514) طناً بقيمة (3,415,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1948م، ص124)، وفي عام 1949م كذلك الامرفقد كانت (3,256) طناً بقيمة (3,759,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1950م، ص90) ، أما في عام 1950م فقد قسمت على مدتين من 1 كانون الثاني-13 آذار 1950 وكانت في مدة الاتحاد الجمركي بين سورية ولبنان إذ بلغت (2,341) طناً بقيمة (2,276,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1951-1952م، ص115)، وفي عام1952م عادت الصادرات الى الارتفاع وبلغت قيمتها (15,900,000) ليرة سورية، وفي عام1953 بلغت قيمتها (20,800,000) ليرة سورية (السباعي، د.ت، ص428)، وفي عام 1954 بلغت قيمتها (19,157,000) ليرة سورية، وفي عام 1955م بلغت قيمتها (21,285,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1955م، ص88-89)، وفي عام 1956م بلغت قيمتها (21,285,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1956م، ص90)، وفي عام 1957 بلغت قيمتها (20,800,000) ليرة سورية، وفي عام 1958انخفضت قيمتها الى (14,500,000) ليرة سورية (السباعي، د.ت، ص428).

وتضمنت قائمة الصادرات السورية أنواعاً عدة مثل (القطن، الحنطة ، الشعير، البذور، الصوف، ومنتجات صناعية) وغيرها (السباعي، د.ت، ص425).

يتبين لنا أن كميات الاستيراد والتصدير بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية فيه تباين كبير، مثال ذلك أن كمية الاستيراد في عام 1945 وصل إلى أكثر من ثمانية أضعاف الصادرات السورية للعام نفسه، مما يشير إلى الخلل في الميزان التجاري، وبقيت بين 1945-1958م بنسب مختلفة.

2- خط التابلاين:

يعود إنشاء خط الأنابيب لنقل البترول السعودي عبر البلاد العربية لشركة أميركية(الكيالي، 2007م، ص667)، ولاسيما بعد أن ظهرت أهمية سوريا في موضوع النفط في عام1946م، إذ أعلنت شركة التابلاين (Arabian Pipeline Company-Tapline)، وهي الشركة الفرعية التي تملكها شركة آرامكو كلياً، عن مخطط للبدء بنقل النفط من الخليج العربي إلى البحر المتوسط عبر خط الأنابيب الذي يمر في منطقة شمالي الأردن وجنوبي سوريا في قضاءي القنيطرة والزوية بعرض ثلاثين متراً وطول يمتد من الحدود الأردنية إلى الحدود السورية اللبنانية (النشرة الاقتصادية، العدد الأول، 1950م، ص132). فبعد أن جرى الاتفاق بين وزير المالية السعودي عبد الله السليمان ممثلاً عن الحكومة السعودية، والمستر وليم. ج. لنهان (Welim. J. Linhan) عن

الجانب الأميركي نيابة عن شركة الأنابيب عبر البلاد العربية في 11 تموز 1947م (حمد، 2019م، ص34)، أدت المفوضية الأميركية في دمشق دوراً كبيراً في نجاح جهود شركة التابلاين في الحصول على موافقة الرئيس شكري القوتلي[5] وحكومة رئيس الوزراء السوري جميل مردم بك[6]، المبدئية، وتوقيع مسودة الاتفاقية في الأول من أيلول 1947م، التي جاءت بعد سنوات من المفاوضات بين الطرفين (العتيبي، 2018م، ص96). وقد تضمنت موافقة شركة التابلاين على دفع رسم مالي للحكومة السورية وعلى بيعها (200,000) طن سنوياً من النفط بسعر زهيد نسبياً مقابل موافقة سوريا على السماح للخط بعبور أراضيها (ساوندرز، 1996م، ص18). ولم تحظ هذه الاتفاقية على المصادقة من المجلس النيابي، التي كانت ضرورية من الناحية الدستورية والقانونية، فتعطلت بسبب الرأي العام السوري المعارض للولايات المتحدة الأميركية نظراً إلى الموقف الأميركي من القضية الفلسطينية، فلم تتمكن حكومة جميل مردم بك من تقديم الاتفاقية للبرلمان السوري لأنها كانت تعلم بعدم وجود الاستجابة أو القبول لها (العتيبي، 2018م، ص96). وبعد الانقلاب الذي قام به حسني الزعيم في سورية في 30 آذار 1949م أعلن أنه سيعمل على تحديث سورية وتنميتها اقتصادياً، وكذلك تطوير العلاقات العسكرية والسياسية مع الولايات المتحدة الأميركية (العتيبي، 2018م، ص97). وفي 17 نيسان 1949م حصلت الأخيرة على مصادقة حسني الزعيم على المشروع، لكونه صاحب السلطة التشريعية والتنفيذية، وتم عقد الاتفاق بشأن مرور خط التبابلاين في الأراضي السورية في 16 أيار 1949م، الذي نص على أن تكون مدة الامتياز سبعين عاماً، وإعطاء الشركة الحق في إنشاء معامل التكرير على ساحل سوريا، مقابل حصولها على ضريبة سنوية قدرها (50,000) جنيه استرليني، فضلاً عن فرض رسم (30) شلناً عن كل طن من النفط الخام المنقول عبر الخط بشرط أن لا تقل الرسوم السنوية عن (20,000) جنيه استرليني. وفي 2 كانون الأول 1950م، تم شحن أول ناقلة نفط من ميناء صيدا الذي يقع على ساحل البحر المتوسط، وكانت الطاقة الأولية للتابلاين تصل إلى (3,000,000) برميل يومياً (حمد، 2019م، ص342).

على الرغم من الانقلاب الذي قام به سامي الحناوي في 4 آب 1949م ضد حسني الزعيم والقضاء عليه، الذي كانت لهذا أسباب عدة منها إقرار الأخير لمشاريع عُدّت استعمارية منها اتفاقية التابلاين مع الولايات المتحدة الأميركية (عبد العال، 2007م، ص97-98). فوجدت الحكومة الجديدة أمامها عقبات، وصعوبة في إلغائها، بل قد تثير سوء التفاهم مع الدول الكبرى، وأقر ذلك الرأي ناظم القدسي[7] وزير الخارجية السوري الذي ذكر أنه تباحث مع الوزراء المفوضين لكل من أميركا

وفرنسا وبريطانيا، وأكد أن الدول الثلاثة تعد اعترافها بالانقلاب مرهوناً بإقرار الاتفاقيات التي أُبرمت في عهد حسني الزعيم، وعدّها نافذة المفعول، لذلك جرى الاتفاق على ترك المراسيم التشريعية والاتفاقيات كما هي نافذة المفعول(عبد العال، 2007م، ص110).

كما توصل أديب الشيشكلي الذي تولى السلطة في سوريا بعد الانقلاب الذي قام به في 19 أيلول 1949 ضد سامي الحناوي، إلى عقد اتفاقية جديدة مع شركة التابلاين في حزيران عام1952م، حيث وعدت الشركة بمضاعفة دخل الحكومة السورية من نسبة الأرباح لاستغلال خطوط النفط من (450,000) إلى (1,100,000) دولار، وكذلك تزويد سورية بالنفط الخام حسب أسعار السوق الدولية (بوداغوفا، د.ت، ص70)، وخلال المدة 1953-1954 ارتفعت الأصوات في سورية ولبنان للمطالبة بمبدأ تقاسم الأرباح في حين أعلن مكتب التابلاين في بيروت أن الحبر لم يجف بعد على اتفاقية عام1952، وأصدرت الشركة في 31 آذار 1953 كراساً بعنوان (سنتان من التقدم)، جاء فيه أن شركة التابلاين شركة نقل وأنها ليست شركة بترولية منتجة شبيهة بشركات النقل البحري أو سكك الحديد، وأنها لاتسعى الى تحقيق أي ربح من العمليات التي تقوم بها (الاقتصادي العربي، العدد213، 1967م، ص9). وفي عام 1955 دخلت الحكومة السورية في مفاوضات مع شركة نفط العراق بهدف مقاسمة أرباح الشركة من نقل النفط عبر الأراضي السورية (الاقتصادي العربي، العدد200، 1967، ص13)، وبعد أن تم الاتفاق بين الطرفين، أقر المجلس النيابي السوري هذه الاتفاقية في 5 كانون الأول 1955م (عثمان، 2012م، ص284).

أصبحت هذه الخطوة دافعاً مهماً للحكومة السورية للدخول في مفاوضات مع شركة التابلاين لزيادة حصة سوريا من الأرباح التي تحققها، واعتقدت الحكومة السورية بأن مبدأ المعاملة بالمثل، هو السبيل للحصول على حقوق البلد كاملة من هذه الشركات (الاقتصادي العربي، العدد200، 1967م، ص2).

وقد استمرت المفاوضات بين الحكومة السورية وشركة التابلاين ستة أعوام من 1955م إلى 1961، وتم التوقيع على الاتفاق في عام 1962 وتضمن بصورة رئيسة ما يأتي(الاقتصادي العربي، العدد200، 1967م، ص2):

1- تحديد رسم المرور بـ(1,423) سنت أميركي على كل برميل، يضاف إليه مبلغ (0,521) سنت، يمثل حصة سورية من أرباح المصب والتحميل في لبنان، بحيث يصبح المجموع (1,1944) سنت على كل برميل يمر عبر الأراضي السورية.

2- تسدد الشركة عن المدة السابقة المنتهية في31 تشرين الأول 1961.

3- تتعهد الشركة بتطبيق الميزات نفسها التي تمنحها مستقبلاً لبقية البلدان العربية التي يجتاز الخط أراضيها.

4- إعادة النظر برسوم المرور في حال زيادة الكميات المنقولة بواسطة خط الأنابيب عن (175) مليون برميل سنوياً.

بموجب هذه الاتفاقية ارتفعت العائدات التي كانت تدفعها شركة التابلاين للحكومة السورية من (1,100,000) دولار إلى (3,500,000) دولار وذلك على أساس كمية (400,000-350,000) برميل يومياً كانت تنقل في ذلك الحين(الاقتصادي العربي، العدد200، 1967م، ص5).

نجد مما سيق أن دخول الولايات المتحدة الامريكية على خط المشاريع الاقتصادية على مستوى المنطقة كان قوياً لدرجة لم تستطع الانظمة السياسية السورية المتغيرة بالانقلابات العسكرية من تغيير شيء جوهري مما فرض على سورية من مشاريع ، بل تماشت مع تلك التداخلات الامريكية ـ الفرنسية ـ البريطانية لتحافظ على الهدوء السياسي مع الحصول على مردود اقتصادي جزئي.

3- المشاريع الاقتصادية:

على الرغم من الجهود التي بذلتها العديد من شركات النفط الأميركية في البحث عن النفط في سوريا في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين، لم تكتشف شيئاً، وأوقفت معظم شركات النفط عملياتها في الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الثانية، ولكنها استأنفتها بعيد الحرب مباشرة (ساوندرز، 1996م، ص17-18). وقد ظهرت أهمية سوريا في موضوع النفط في عام1946، فقامت الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها بمحاولات عدة للتغلغل في الشرق الأوسط بعامة، وفي سوريا بالذات، بذريعة التصدي للمد الشيوعي السوفيتي، ومارست ضغوطاً سياسية واقتصادية وعسكرية قوية على سورية، شأنها شأن باقي الدول العربية، بقصد ربط سورية بمختلف أشكال الروابط الاستعمارية من مثل برنامج ترومان للنقطة الرابعة(فيكتوروف، 1970م، ص41)، وهو برنامج أميركي يتضمن تقديم مساعدات تقنية ومالية مخصصة للدول النامية، ولاسيما دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، أُعلن عن البرنامج في خطاب الرئيس الأميركي هاري ترومان Harry Truman في 20 كانون الثاني1949م، بمناسبة توليه منصب الرئاسة لمدة رئاسية ثانية، وتحدث فيه عن أهداف للسياسة الخارجية الأميركية(بهاء الدين، 1951م، ص14)، وقد تم إقرار البرنامج من قبل الكونغرس الأميركي في 5 حزيران1950، وخصص له مبلغ (25) مليون دولار أمريكي، فضلاً عن قيامه بتشكيل لجنة في وزارة الخارجية الأميركية تحت اسم مجموعة المساعدات التقنية أشرفت على البرنامج(عثمان، 2012م، ص239).

رفضت سوريا ما ورد في برنامج النقطة الرابعة، وتمسكت بشكل حازم باستقلالها السياسي والاقتصادي، ورفضت الاشتراك في الأحلاف السياسية والعسكرية وقبول (مساعدات) الدول الغربية، مثل مشروع قانون الأمن المتبادل[8] عام 1951م ، وحلف بغداد عام 1955م، إذ شجعت الولايات المتحدة الأميركية بعض الدول للدخول فيه، من دون أن تنضم هي إليه. وكثيراً ما عملت سوريا على إفشال مخططات الولايات المتحدة الأميركية في المشرق العربي، وضمن هذه الشروط كانت إجراءات الحكومة تحمل طابعاً واضحاً هو المعاداة للإمبريالية (فيكتوروف، 1970م، ص42).

على الرغم من ذلك فأن العديد من الشركات الأميركية قد عملت في سوريا، وبمختلف المجالات وبلغ عددها (6) شركات في عام 1952م، برأسمال قدره (631,599,530) دولار (السباعي، د.ت، ص361)، وكان ميدان نشاط هذه الشركات في (البترول، الطيران، تجارة ماكنات الخياطة، والتجارة) (السباعي، د.ت، ص362).

من جانب آخر قدم السوريون عروضاً إنشائية على الشركات الغربية، وشركات الاتحاد السوفيتي والدول الشرقية الموالية له، على حد سواء، وذلك في شباط عام1956م. فتقدمت شركات نفط غربية خاصة عدة (بما فيها شركة ستاندر أويل أوف نيوجرسي Standard Oil of New Jersey، المالكة لشركة التابلاين، وشركة بروكون أوف لندن المحدودة Brocon of London Limited، وهي شركة متخصصة بانشاء محطات تكرير النفط، بعروض رسمية للمشروع، وكذلك تقدمت شركة تشيكوسلوفاكية، وقد شعر المسؤولون الأميركيون والبريطانيون بقلق كبير حين جاء العرض التشكيلي أقل سعراً الى حد ما من أدنى العروض الغربية سعراً، وهو الذي قدمته شركة بروكون المحدودة، إذ كان الفرق بين عرض شركة بروكون (15,700,000) دولار، وعرض الشركة التشيكلية (15,500,000) دولار، تقلص أخيراً إلى (15,126,000) دولار، فقامت الحكومة السورية رسمياً بمنح العقد إلى الشركة التشيكية في آذار1957م (ساوندرز، 1996م، ص45-46). وتعد هذه الخطوة من المحاولات التي نجحت فيها سورية بالتخلص من احتكار الغرب وتحرير سورية لمحروقاتها من سيطرة الرأسمال الأجنبي، التي عدت ضرورة وطنية، فأعطت المصفاة أولى إنتاجها عام1959م (السباعي، د.ت، ص439)

كما رفضت سوريا مشروع الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور[9]، الذي قضى بمنح بلدان الشرق الأوسط مساعدة عسكرية واقتصادية، والذي عُد وسيلة أخرى من أدوات الاستعمار، ويعبر عن مطامح الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة الاقتصادية أو السياسية والعسكرية، كما أن المشروع عدّ كل دولة من دول الشرق الأوسط تملك علاقة صداقة مع الدول الاشتراكية أو تسلك

سياسة مستقلة، حكومة تابعة أو واقعة تحت سيطرة الدول الشيوعية (بوداغوفا، 1987م، ص115)، ونتيجة لرفض سوريا لما جاء في هذا المشروع، فرضت الولايات المتحدة حصاراً اقتصادياً وسياسياً عليها لإجبارها على الموافقة على المشروع، إذ عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إلغاء قرض من البنك الدولي لسورية في شهر آذار1957م، إلّا أن سورية استعاضت عنه بقرض من الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن قيامها بعقد اتفاقية تعاون اقتصادي وعسكري، في العام نفسه، ثم أصبحت هذه الخطوة دافعاً لتوطيد العلاقات مع الأخيرة في هذه المرحلة (محمد، 2020م، ص449).

يتبين مما سبق ان المخططات الاقتصادية الامريكية كانت فعلياً سياسة اقتصادية تداخلية لمنع الاتحاد السوفيتي من الوصول الى الاسواق السورية وبالتالي إعطاء الوجه الآخر للأقتصاد ، فكانت المشاريع الأمريكية المتلاحقة تتركز في الجانب الاقتصادي باستخدام شتى الضغوط ضد سورية لمنع تقاربها مع السوفيت .

ثالثاً. التداخلات الاقتصادية للاتحاد السوفيتي:

إن المواقف الإيجابية التي اتخذها الاتحاد السوفيتي الداعمة لسوريا في المحافل الدولية، تركت أثراً كبيراً في تطور العلاقات بينهما، ولاسيما بعد قيام الحكم الوطني إثر انتخابات عام 1943م، وإعلان سوريا عن رغبتها بإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، وتأييد الأخيرة لها في الاستقلال والتخلص من الهيمنة الغربية، واعترافها باستقلال سوريا في 17 نيسان 1946م، فأبدت سورية افتخارها بصداقتها مع الاتحاد السوفيتي، وأنها مدينة له في مجال السياسة والاقتصاد والدفاع والثقافة (السباعي، د.ت، ص432). ومما ساعد أيضاً على تطور الصداقة السورية-السوفيتية قضية تنامي النفوذ الغربي في دول الشرق الأوسط، ودعم الولايات المتحدة الأميركية لـ(إسرائيل)، وموقف سوريا المناهض للأخيرة، فساعد هذا كله الاتحاد السوفيتي للتقارب إلى سوريا (Tatiana, 2010, P.20)، وأسهم في تطوير العلاقات الاقتصادية، ولاسيما في مجالي التجارة والمشاريع الاقتصادية.

1- التجارة:

كانت مفوضية التجارة الخارجية التابعة للاتحاد السوفيتي قد بعثت مندوبين للقيام بجولة شملت سورية ولبنان وفلسطين، وذلك في أوائل عام1944م، للبحث في قضايا التبادل التجاري، وهذه الخطوة توضح أهمية المنطقة بعامة وسورية تحديداً بالنسبة للاتحاد السوفيتي اقتصادياً (سميا، 2015م، ص34) والجدول التالي يوضح كمية وقيمة البضائع المستوردة من الاتحاد السوفيتي إلى سوريا خلال المدة 1945-1949م (المجموعة الإحصائية، 1950م، ص17):

الجدول (1)

1945		1946		1947		1948		1949	
الكمية بالطن	القيمة بآلاف الدولارات	الكمية بالطن	القيمة بآلاف الدولارات	الكمية بالطن	القيمة بآلاف الدولارات	الكمية بالطن	القيمة بآلاف الدولارات	الكمية بالطن	القيمة بآلاف الدولارات
40	1,617	33	311	982	181	52	398	5,331	1,649

يتبين لنا من الجدول في أعلاه أن كمية وقيمة البضائع المستوردة من الاتحاد السوفيتي خلال المدة المذكورة، اتصفت بالتذبذب، فضلاً عن كونها لم ترتق إلى مستوى العلاقات التجارية القائمة بين الدولتين خلال المدة المذكورة .

من الملاحظ أنه لم تكن هناك علاقات اقتصادية بين سورية والاتحاد السوفيتي خلال المدة 1949-1954، ولم تشهد وقتها إلّا تقدماً طفيفاً، فالمفاوضات على معاهدة تجارية ذهبت أدراج الرياح، كما أن الإشاعات التي ظهرت وقتذاك عن وجود صفقة أسلحة في عهد الرئيس أديب الشيشكلي[10] كشفت عن أنها لا أساس لها من الصحة (سميا، 2015م، ص57).

توطدت العلاقات الاقتصادية بين سورية والاتحاد السوفيتي، ولاسيما بعد تأسيس حركة دول عدم الانحياز وانضمام سوريا فيها، وانعقاد المؤتمر الأول لها في مدينة باندونغ بأندونيسيا عام 1955م، ورأى القادة السوفيت أن مبادئ هذه الحركة وأسسها تلتقي وتنسجم مع العديد من الأسس والمبادئ التي يتبناها سواء في مجال محاربة الاستعمار وسباق التسلح، وتحقيق التعايش السلمي، وعمل على تأييد الحركة والتعاطف معها، وتطابقت سياسته بالتوسع في العلاقات الاقتصادية، وفي المساعدات الاقتصادية والمادية والعلمية. فأعطت هذه المسألة دعماً كبيراً لسوريا في سبيل تعزيز وتطوير مجالها الاقتصادي(سميا، 2015م، ص66).

وبعد اللقاء الذي جرى بين خالد العظم[11] وزير الخارجية السوري مع مولوتوف وزير الخارجية السوفيتي في 25 حزيران 1955م، في مبنى الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو بمناسبة الاحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيس الأمم المتحدة، أعلن وزير الخارجية السوفيتي عن استعداد بلاده لتأمين حاجة الجيش السوري من السلاح والعتاد بأسعار معتدلة وبدون شروط سياسية. كما أعلن عن رغبة بلاده في تقديم المعونة الاقتصادية لسورية(سميا، 2015م، ص67).

وعندما تعرضت سورية لمختلف انواع الضغط الاستعماري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، لإبعادها عن طريق التحرر، ومحاولة الحاقها بالمشاريع الاستعمارية، أقدمت سوريا على إجراء مباحثات مع الاتحاد السوفيتي، عُقد على إثرها اتفاق تجاري واتفاق مدفوعات بين البلدين في 16 تشرين الثاني 1955م، وعُد هذا أول اتفاق للتجارة والدفع نظم العلاقة بين البلدين، والجدول التالي يبين قيمة التبادل التجاري بآلاف الليرات السورية 1955-1958م (الاقتصادي العربي، العدد الخاص9، 1967م، ص12):

الجدول (2)

العام	التصدير	الاستيراد	الميزان التجاري
1955	-	641	641-
1956	4091	1882	2209+
1957	12299	81237	6038-
1958	66604	12065	53539+

تضمنت قائمة التصدير من سورية إلى الاتحاد السوفيتي أنواعاً عدة من السلع مثل (القطن، الحبوب الزيتية، الزيوت النباتية، الفواكة المجففة، الفول، التبغ، الصوف، الجلود، النسيج الحريري الاصطناعي والطبيعي)، وغير ذلك (السباعي، د.ت، ص436)، في حين تضمنت قائمة الاستيراد من الاتحاد السوفيتي إلى سورية أنواعاً من السلع مثل (الآلات والتجهيزات الصناعية، والأدوات الكهربائية من جميع الأنواع، الفولاذ والمصنوعات الفولاذية، المحركات والمولدات الكهربائية، المنتجات الكيمياوية)، وغيرها (سميا، 2015م، ص182-183)، ويبدو أن الصفة الغالبة على البضائع المصدرة من سورية إلى الاتحاد السوفيتي هي الصفة الزراعية، في حين أن الصفة الغالبة على البضائع المستوردة من الاتحاد السوفيتي إلى سورية هي الصفة الصناعية، وهذا أمر طبيعي جداً أمام بلد متقدم صناعياً (الاقتصادي العربي، العدد الخاص رقم9، 1967م، ص13).

عُدّت الاتفاقية السورية- السوفيتية لسنة 1955م، من الرأي العام السوري اتفاقية تجارية على قدم المساواة وذات فائدة مشتركة لدى البلدين، على العكس من الدول الغربية التي كانت قلما تشتري البضائع السورية، مما أدى إلى ضعف شديد في الاقتصاد السوري وألحق به الكساد، واحتكرت الأسواق فيها ولا تشتري من بضائعها، في حين قام الاتحاد السوفيتي حسب الاتفاقية التجارية ببيع بضائعه لسوريا مقابل شراء البضائع منها (بوداغوفا، 1987م، ص100).

2- المشاريع الاقتصادية:

أبدى الاتحاد السوفيتي استعداده للتعاون مع سوريا في مختلف المجالات الاقتصادية، فعندما قام الرئيس السوري شكري القوتلي مع الوفد المرافق له بزيارة إلى الاتحاد السوفيتي في 3 تشرين الثاني 1956م، رحب الأخير بالوفد السوري، وصرح فورشيلوف رئيس مجلس رئاسة المجلس السوفيتي الأعلى، الذي كان باستقبال الوفد قائلاً: (لقد توافرت لدى الاتحاد السوفيتي وسوريا الشروط الحقيقية والإمكانات الكبيرة من أجل التوطيد المقبل للصداقة المتطورة ما بين بلدينا، والتعاون في الميدان الاقتصادي والثقافي، إن الاتحاد السوفيتي مستعد لمساعدة سوريا كي تتغلب بسرعة على مخلفات الاستعمار، ولدعم استقلالها الوطني) (السباعي، د.ت، ص438).

كما أقدمت سوريا على التعاقد الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي في آب 1957، وجاء ذلك في ظروف حرجة مرت بها سورية، فقد لمس المسؤولون السوفيت خطر الحصار الاقتصادي الذي فرضته الدول الغربية على سوريا لإجبارها على الخضوع، ومحاولات سوريا فك هذا الحصار بإرسال الوفود إلى دول أوربا الغربية، إذ رفضت تقديم مساعدات اقتصادية أو منح البلاد قروضاً بآجال طويلة تستطيع بواسطتها النهوض، ولاسيما أن سوريا كانت بحاجة إلى إنشاء مشاريع كثيرة مثل معالجة الكساد الذي أصاب الاستثمار الفردي، ومحاولة إقامة شبكة المواصلات لنقل المحاصيل من الجزيرة إلى اللاذقية، واستثمار الثروة البترولية والمعدنية، وتنفيذ خطة اقتصادية طموحة من شأنها رفع المستوى الاقتصادي للبلاد. ولتحقيق هذه الأهداف الاقتصادية بادرت سوريا إلى إرسال وفد اقتصادي وعسكري رأسها خالد العظم إلى موسكو في شهر آذار 1957م، فأجرى محادثات مع كوسيغين Kosgin [12] نائب رئيس الوزراء السوفيتي، قدم فيها الوفد السوري مقترحات عدة تضمنت إطالة أمد استحقاق صفقات السلاح إلى عشر سنين، وتنفيذ المشاريع العمرانية في البلاد، بالاتفاق على تسديد نفقاتها بالأقساط (المعلم، 1985م، ص215)، وتنفيذ مشاريع أبنية الجيش وتسديد نفقاتها على أقساط ومساعدة الحكومة السورية في عمليات التبادل التجاري، ولاسيما المحاصيل الزراعية(المعلم، 1985م، ص215).

كذلك أبدى الاتحاد السوفيتي استعداده التام لمساعدة سورية، والتعاون معها في ميدان مد خطوط سكك الحديد وبناء المحطات الكهربائية المائية والحرارية، ومنظومات الري وإنشاء الجسور بأعمال جيولوجية للبحث عن الموارد الطبيعية في سورية، وتقديرها، ولاسيما في ميدان النفط، والفلزات، والمواد الأولية الضرورية للصناعة الكيمياوية، ومصادر الطاقة المائية، فضلاً عن إبداء الاتحاد السوفيتي استعداده لإقراض سورية الأموال اللازمة لتحقيق هذه المشاريع

(السباعي، د.ت، ص440) . وبعد انتهاء المباحثات بين البلدين وافق الاتحاد السوفيتي على المقترحات السورية وتم التوقيع على الاتفاقيات الخاصة بها في 6 آب 1957م (المعلم، 1985م، ص216). وانسجاماً مع رغبة الجانب السوري أبدت المؤسسات السوفيتية المعنية استعدادها لدراسة قضية بيع سوريا ما تحتاجه من الآلات والتجهيزات والمواد والسلع الأخرى، وقضية شراء الاتحاد السوفيتي القمح لموسم عام 1957م ، وزيادة كميات مشتريات القطن والسلع الأخرى من سوريا (السباعي، د.ت، ص440).

كما عقدت سوريا مع الاتحاد السوفيتي اتفاقاً للتعاون الاقتصادي والتقني لمدة أثني عشر عاماً تقدر قيمتها بـ(168,000,000) دولار أميركي، وشكل هذا المبلغ الضخم (30%) تقريباً مما توقع السوريون أن ينفقوه على تنميتهم الاقتصادية خلال مدة المعاهدة، إذ يغطي جزء من هذا المال تكاليف المساعدة التقنية المتمثلة بإرسال مستشارين، ومهندسين، وتقنيين آخرين من الاتحاد السوفيتي او من الدول الموالية له . وقد أثار التقارب السوري ـ السوفيتي حفيظة الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وقلقها من تمدد النفوذ الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط، مما دفعها إلى تحريض تركيا والعراق ضد سوريا، وتمكن الاتحاد السوفيتي من إفشال هذا التآمر في المحافل الدولية. وقد استفاد الأخير من فرصة الظهور بمظهر المنقذ الذي يضمن سوريا ضد التدخل الأمريكي(ساوندرز،1996م، ص89).

نجد مما سبق أن التداخل السوفيتي في الاقتصاد السوري جاء متأخراً ، أي بعد محاولات الدول الغربية إخضاع سورية على مدار عشر سنوات متواصلة وفشلت في ذلك ، وأُفتتح التعاون الاقتصادي بين البلدين لصالح الجانبين ، ولاسيما أن سورية بدأت تتعامل مع السوفيت وميزانها التجاري رابح نتيجة اهتمام السوفيت بتطوير الاقتصاد السوري رداً على السلوك الرأسمالي الغربي .

رابعاً. التداخلات الاقتصادية للدول المؤثرة:

1. الدول العربية (مصر- الأردن- العراق- السعودية- لبنان):

- مصر:

اتسمت العلاقات السورية – المصرية بالتطور الإيجابي منذ الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، وفسح المجال أمام البلدين للتعاون في مجالات عدة، ولاسيما في المجال الاقتصادي، إذ كان لمؤتمر الجامعة العربية الذي عقد في القاهرة في آذار 1945م أثره في الدعوة إلى تحقيق التعاون الوثيق بين الدول العربية في مختلف الشؤون، ومن بينها الشؤون الاقتصادية والمالية التي

تأبى بطبيعتها كل تقارب إلّا على أساس المصلحة العامة، وهذه المصلحة يدخل فيها التبادل التجاري وشؤون الجمارك والعملة والزراعة والصناعة(إبراهيم، 1998م، ص16).

وقد بعثت سورية وفداً إلى القاهرة للمشاركة في المؤتمر، واستطاع أحد أعضائه أن يلتقي ببعض رجال الغرفة التجارية المصرية لبحث توثيق العلاقات التجارية بين البلدين، وإثر ذلك وصلت بعثة مصرية تجارية إلى سورية عام 1947م لبحث الحركة التجارية ومعرفة السلع التي يتيسر مقايضتها مع مصر تمهيداً لقيام التعاون الاقتصادي بين البلدين. وبالنتيجة قررت الحكومة السورية استيراد أربعة آلاف طن من الأرز المصري، كما قررت تأييد مصر في طلبها جعل القاهرة مقراً للجنة الاقتصادية في الشرق الأوسط(إبراهيم، 1998م، ص16)، فضلاً عن ذلك سعت الحكومة السورية إلى إرسال وفد بمهمة رسمية إلى مصر في نيسان1950 لإجراء مباحثات مع ممثلي الحكومة المصرية تمهيداً لعقد معاهدة تجارية واتفاقية مدفوعات بين سوريا ومصر (الجريدة الرسمية، 13 نيسان 1950، ص1478)، وفي 20 آب 1950م جرى لقاء بين ناظم القدسي رئيس مجلس الوزراء السوري، ومحمد صلاح الدين وزير الخارجية المصري، وتم الاتفاق على التعاون بين البلدين في المجال التجاري وتشجيع تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية بين مصر وسوريا، واستعداد مصر لتقديم المشورة الفنية لسوريا من أجل ضمان سلامة المحاصيل الزراعية والحيوانية السورية من الحشرات والأمراض، فضلاً عن ذلك تضمن الاتفاق تبادل أنواع السلع والمنتجات التي يتضمنها الاستيراد والتصدير بين البلدين. فمثلاً تعمل سوريا على تصدير أنواع معينة إلى مصر مثل (الخيول، الأغنام، السمن، البيض، الفواكه المجففة، الثوم، البقوليات، القمح، الشعير، المنسوجات المصنوعة من الحرير، المصنوعات الزجاجية) وغيرها. أما الصادرات المصرية إلى سورية فتشمل (منتجات البترول المصنوعة محلياً والمستعملة في إبادة الحشرات وبعض الأغراض الصناعية، خيوط القطن، الطرابيش، غزل الكتان ومنتجاته المصنوعة محلياً، ووبر الماعز)، وغيرها (الجريدة الرسمية السورية، 15 آذار 1951، ص114-116).

كذلك واصلت سوريا عملها في تعزيز أواصر العلاقات الاقتصادية مع مصر عن طريق تعيين ملحق تجاري سوري في مدينة القاهرة (الجريدة الرسمية السورية، 31 كانون الثاني1951م، ص394) في 1 كانون الثاني 1951م، وتوصلت سوريا إلى عقد اتفاق تجاري مع مصر في 19 تشرين الثاني1951م، تضمن موافقة البلدين على التبادل التجاري للسلع المنتجة لديهما (عثمان، 2012م، ص245) ، إذ بلغت كمية الاستيراد من مصر إلى سوريا في عام 1949 (27,599) طناً بقيمة (6,784,000) ليرة سورية (السباعي، د.ت، ص421)، وفي عام 1950م، بلغت قيمتها (3,816,794)

ليرة سورية، وفي عام1951م، حافظت على القيمة ذاتها تقريباً، وفي عام 1952م انخفضت قيمة الواردات من مصر الى (1,370,966) ليرة سورية. أما الصادرات السورية إلى مصر في عام 1949 بلغت (10,694) طناً بقيمة (3,388,000) ليرة سورية (السباعي، د.ت، ص421).وفي عام1950م ارتفعت بشكل ملحوظ لتصل الى (5,909,920) ليرة سورية، ولكنها انخفضت في عام 1951م بشكل كبير الى حوالي الثمن عن العام السابق وسجلت (723,060) ليرة سورية، وفي عام 1952م عادت للأرتفاع وسجلت رقماً وسطياً (4,510,149) ليرة سورية (عبد الرحمن، 1954م، ص243). ويُظهر الميزان التجاري للاستيراد والتصدير بين البلدين أن قيمة المواد المستوردة من مصر إلى سوريا تزيد من واحد إلى ثلاثة أضعاف قيمة المواد المصدرة من سوريا إلى مصر خلال السنوات الثلاثة من 1950-1952م.

من جانب آخر كان موقف سورية الداعم لثورة تموز عام 1952م في مصر قد أسهم في التقارب بشكل أكبر، في مختلف المجالات، فضلاً عن دور المجلس الاقتصادي العربي الذي ضم وزراء المال والاقتصاد في الدول العربية، إذ كان من نتائج مباحثاتهم التي جرت في بيروت في مايس 1953م مشروعان: الأول، مشروع اتفاق تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين البلدان العربية (مصر، العراق، سوريا، لبنان، الأردن، المملكة العربية السعودية، اليمن)، والثاني، اتفاق بشأن تسديد مدفوعات المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الأموال بين هذه البلدان (إبراهيم، 1998م، ص20).

كانت لهذين المشروعين انعكاساتها الإيجابية في تنشيط العلاقات التجارية بين سورية ومصر، وأسهمت في التقارب بشكل أكبر. ففي آذار عام1955م وقعت سوريا ومصر على تحالف رسمي للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (ساوندرز، 1996م، ص41-42)، تحقق ذلك بعد جهود قام بها خالد العظم وزير الخارجية السوري وصلاح سالم وزير الخارجية المصري، إذ توصل الاثنان إلى وضع صيغة تصريح مشترك عرضه خالد العظم على مجلس الوزراء فوافق عليه (عثمان، 2012م، ص280)، وتضمن الاتفاق جوانب عدة ، منها إنشاء مجلس أعلى، ومجلس حرب، وقيادة مشتركة، وإنشاء صندوق يشترك فيه الطرفان المتعاقدان لتغطية النفقات اللازمة للقيادة المشتركة مناصفة بينهما. وفيما يتعلق بالمنشآت العسكرية المنصوص عليها في المادة التاسعة تكون نسبة الدفع (65%) للجمهورية المصرية، و(35%) للجمهورية السورية (حداد، 2001م، ص109).

ومما أسهم في تطور العلاقات السورية المصرية، موقف سورية من العدوان الثلاثي على مصر عام1956م، الذي أدى بالنتيجة إلى العمل بخطوات من أجل إقامة الوحدة الاقتصادية، وتم

توقيع الاتفاق في 3 أيلول 1957م، على الرغم من بقاء هذا الاتحاد حتى مدة الوحدة غير ساري المفعول. وكان المفروض أن تتم الوحدة الاقتصادية على مراحل، إذ أن الأمر الخاص بالاقتصاد يختلف عن السياسة، ويحتاج إلى وقت لتنفيذه، وحتى بعد مضي ثلاث سنوات على الوحدة السياسية لم تكن بنود هذا الاتفاق قد طبقت (إبراهيم، 1998م، ص23-24). وقد تضمن جوانب عدة منها:

1- توحيد العمل والضمان الاجتماعي والضرائب والرسوم والجمارك، تمهيداً لعَدّ البلدين منطقة جمركية واحدة.
2- تنسيق السياسات المالية والنقدية وصولاً إلى توحيد النقد الذي تم بالفعل.
3- إحداث مؤسسات اقتصادية مشتركة منها مصرف صناعي ومصرف تجاري وشركة تأمين، وبذلك دعا الرئيس شكري القوتلي في تشرين الثاني1957م إلى قيام الوحدة بين سورية ومصر.
4- من أهم الإجراءات التي اتخذتها حكومة الوحدة، تخفيف الرسوم الجمركية على عدد المنتجات مثل الروائح العطرية وأدوات الزينة من (75%) إلى (40%)، وعلى المعادن والذهب والفضة من (75%) (20%)، وعلى الأجهزة اللاسلكية، والراديو، والتلفزيون، والسيارات من (50%) إلى (25%). وقد خفف ذلك من حدة الصعوبات بين اقتصاد البلدين (الجبوري، 2022م، ص253).

إثر ذلك انخفضت الرسوم الجمركية من السلع المتبادلة مما أدى إلى زيادة التبادل التجاري بين البلدين، وكذلك ارتفعت الواردات المصرية من سوريا إلى نحو (3,500,000) جنيه مصري خلال عام1957م، وارتفعت أيضاً الصادرات المصرية إلى سورية بما يقدر بحوالي (1,500,000) جنيه مصري في العام نفسه. ومن الملاحظ من دراسة الوحدة الاقتصادية أنها شملت كل الوسائل المتعلقة بالاقتصاد بين البلدين (إبراهيم،1988م، ص26).

على الرغم من وجود تداخلات مصرية في الاقتصاد السوري نجد أنها كانت أضعف من أن تشكل أساساً لوحدة إقتصادية إذ لم تكن مصر قادرة على منافسة الدول الغربية في تجارتها مع سورية ، فضلاً عن عدم وجود مشاريع كبرى مشتركة بين البلدين ، مما جعل التداخل الاقتصادي المصري ـ الغربي لصالح الغرب خلافاً للرأي العام السياسي والصحوة القومية في البلدين .

- الأردن:

ارتبطت سوريا بعلاقاتها الاقتصادية مع الأردن، استناداً إلى الاتفاق الذي يعود إلى عام1923م، وبعد الأساس الذي قامت عليه حملات البلدين التجارية حتى عام1950م، وكان يقضي بإعفاء

المواد الزراعية والصناعية والطبيعية ذات المنشأ المحلي من الرسوم الجمركية، باستثناء التبغ والمشروبات الروحية، ونشأ عن ذلك توثيق العلاقات التجارية المشتركة حتى بلغت صادرات سورية ولبنان إلى الأردن (9%) من مجموع صادراتهما. وكان الميزان التجاري فيما بينهما لمصلحة سورية ولبنان باستمرار. ففي عام1950 بلغت قيمة استيراد سورية من المملكة الأردنية (3,009,940) ليرة سورية، وارتفعت القيمة في عام 1951م لتصل الى (4,354,035) ليرة سورية، واستمرت بالأرتفاع في عام1952م الى (5,797,589) ليرة سورية. وقد بلغت صادرات سوريا الى الأردن عام 1950م (9,409,006) ليرة سورية، وفي عام 1951م قفزت القيمة الى رقم أعلى فسجلت (12,347,852) ليرة سورية، واستمرت بالأرتفاع الملحوظ في عام 1952م لتبلغ (16,745,535) ليرة سورية. وتضمنت قائمة الاستيراد من الأردن إلى سورية أنواعاً من السلع مثل (الخضار والفواكه، الصوف، الجلود)، وأهم الصادرات من سورية إلى الأردن (الحبوب، المنسوجات، المواد الصناعية الأخرى) (عبد الرحمن، 1954م، ص241)

جرى الاتفاق ايضاً بين سورية والأردن في 18 شباط 1953م الذي هدف إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين (الاقتصادي العربي، العدد108، ص2)، وتسهيل التبادل التجاري في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني، وكذلك الإنتاج الصناعي، وتضمن الاتفاق الموافقة على الاستيراد والتصدير لأنواع عدة بين البلدين، وفقاً للضوابط والشروط التي أقرت في الاتفاق، منها: تعمل سورية على تصدير المنتجات الصناعية مثل (الأسمنت، المشروبات الروحية، السلع المصنوعة من الألمنيوم، والحرير الطبيعي، الكبريت، أنواع الورق المصنوع، والمرايا، أنواع الألبسة، السكائر، ورق التبغ والتباك، زيت الزيتون، وغيرها) (نشابة، 1955م، ص102-103).

كذلك عملت سوريا إلى استيراد المنتجات الصناعية الأردنية التي شملت (الرخام، الفوسفات، المصنوعات الصدفية، الجبس والرمل، الزجاج، الحجر، البوتاس، المشروبات الروحية، المعكرونة والشعرية، الأكياس المعدة لتعبئة الأسمنت) ، وتم الاتفاق على مسائل الترانزيت والنقل، والسماح لمرور الشاحنات في أراضي البلدين (نشابة، 1955م، ص104-105). وفسحت هذه الاتفاقية المجال أمام البلدين للتفاهم والتعاون بشكل أكبر، وساعدت على إجراء اتفاقيات أخرى أسهمت في التقارب وتبادل المنفعة، مثل اتفاقية استثمار مياه اليرموك التي تم توقيعها في دمشق في 4 حزيران 1953م. فعن طريق هذا المشروع تحصل الأردن على المياه الإضافية، وكذلك تزويد البلدين بالطاقة الكهربائية التي يحتاجها البلدان بصورة اقتصادية وعملية، وتضمن الاتفاق إنشاء سد لجمع مياه النهر وبناء خزان يقام على نهر اليرموك في الأراضي السورية والأردنية (نشابة، 1955م، ص119-

121). وفي 28 أيار 1956م توجه الرئيس السوري شكري القوتلي إلى الأردن والتقى حسين بن طلال ملك الأردن، وبعد المباحثات في الجوانب السياسية والاقتصادية، توصل الطرفان إلى إصدار بيان مشترك في 31 أيار 1956 (عثمان، 2012م، ص286)، تضمن جوانب عدة، منها:

- أن يعمل الفريقان على تنمية التعاون الوثيق بين البلدين في المجال الاقتصادي والثقافي تحقيقاً للهدف المشترك وهو الوحدة العربية الشاملة.
- حل قضية الترانزيت، ولاسيما تسهيل نقل الفوسفات، على ضوء المصلحة القومية العامة، دون النظر للأمور المادية.
- البت في أمر تنفيذ قرار مجلس جامعة الدول العربية بشأن مساهمة سوريا بمشروع البوتاس وتوقيع عقده الأساسي.
- إقرار مبادئ الوحدة الاقتصادية والوحدة الجمركية بين البلدين، لرفع الحواجز الجمركية بينهما، والاتفاق على دراسة هذه الأمور من قبل لجنة فنية مشتركة تجتمع على الفور لوضع الأسس اللازمة لتنفيذ هذا المبدأ.
- إعادة لجنة اليرموك المشتركة إلى العمل لمتابعة مهمتها (الماضي، 2017م، ص718-719).

- العراق:

لم يعقد بين سورية والعراق أي اتفاق تجاري أو اقتصادي خلال مدة الانتداب الفرنسي في سورية ولبنان ما عدا اتفاقية للترانزيت عقدت عام1925م، وكان ذلك ناشئاً عن رغبة العراق بعدم الاعتراف بالانتداب الفرنسي (نشّابة، 1955م، ص241)، وقد تفاعلت العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين بين عامي 1939-1958م، كان كل منها انعكاساً للأخرى، وأبدى البلدان اهتمامهما وتعاونهما في تطوير الزراعة والصناعة والتجارة. ففي مجال الزراعة تعاون الطرفان في مجال مكافحة الآفات الزراعية، ولاسيما في أوائل نيسان 1942م، إذ اتخذت السلطات المختصة بمكافحة أسراب الجراد التي ظهرت في الحدود بين سوريا والعراق، وعقد مؤتمر بهذا الشأن في بغداد في 11 شباط 1947م، حضره ممثلون من سورية وتركيا وإيران وتداول المجتمعون طرق مكافحة هذه الآفة التي كانت تهدد المزروعات الشتوية بالتلف والإبادة، ووضعوا أسس التعاون للقضاء عليها (اليان، 2006م، ص336).

واهتم البلدان بعمليات التبادل التجاري الذي كان دائماً ومستمراً رغم تعرضه لانتكاسات بسيطة في بعض الأحيان، ولم يتوقف منذ عام 1939م، بدليل إجراء محاولات عدة لإعادة النشاط

التجاري بين البلدين. ففي 22 كانون الثاني1945م سافر وفد تجاري من العراق إلى سورية بهدف توسيع نطاق التبادل التجاري فيما بينهما، ووضع أسس المقايضة التجارية بين العراق وسورية، بعد أن أصبح هناك فائض في المنتجات الزراعية والحيوانية في العراق، كالذرة، السمسم، بذر الكتان، الصوف، الجلود، الأغنام، وأصبحت البلاد بحاجة ماسة إلى الصابون، والزيتون، والأقمشة الحريرية الفائضة عن حاجة سورية، وعاد الوفد إلى العراق في 31 آذار 1945م بعد قيامه بجولة في سورية ولبنان وفلسطين (اليان، 2006م، ص338).

كما بادرت سورية بخطوة أخرى لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع العراق، وذلك بعد زيارة ناظم القدسي رئيس مجلس الوزراء السوري إلى بغداد، التي أجرى خلالها مباحثات مع المسؤولين العراقيين في موضوعات مهمة، منها توثيق الروابط التجارية بين العراق وسورية، وتوسيع نطاق التبادل التجاري بين البلدين لسد حاجاتهما الاستهلاكية. وفي 1 نيسان 1954م عقد في بغداد مؤتمر لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، وافتتح المؤتمر محمد فاضل الجمالي رئيس مجلس الوزراء العراقي نيابة عن الملك فيصل الثاني، حضره ممثلون عن سورية ولبنان ومصر وليبيا والسعودية، وجرت فيه محادثات مهمة في الجوانب الاقتصادية (اليان، 2006م، ص336- 338).

بلغت كمية الاستيراد من العراق الى سوريا عام1949م (268,054) طناً بقيمة (26,813) ليرة سورية (السباعي، د.ت، ص421)، وفي عام 1952م سجلت قيمة الواردات مبلغاً غير مسبوق فوصلت الى (12,400,000) ليرة سورية، وفي عام1954م سجلت (9,600,000) ليرة سورية، وفي العام التالي حصلت نقلة نوعية في كمية الواردات العراقية الى سورية لتصل القيمة الى (41,600,000) ليرة سورية، وفي عام1956م حافظت على قيمتها التقريبية مع زيادة طفيفة ، وفي عام1957م وعادت للانخفاض وسجلت الواردات ماقيمته (بلغت (34,000,000) ليرة سورية (السباعي، د.ت، ص429).

أما الصادرات السورية إلى العراق فقد بلغت في عام1949 (19,912) طناً بقيمة (22,353) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1950م، ص89)، وفي عام 1952م ارتفعت قيمتها الى(17,200,000) ليرة سورية، وفي عامي1953 و1954م حافظت على قيمة متقاربة عن العام السابق بزيادة طفيفة ، بينما في عام في عام 1955م ارتفعت بشكل ملحوظ لتصل الى (21,800,000) ليرة سورية، وفي عام1956م واصلت الارتفاع وبلغت (28,400,000) ليرة سورية، وفي عام1957م انخفضت قليلاً لتسجل (25,800,000) ليرة سورية، وفي العام التالي وهو عام الوحدة السورية المصرية انخفضت القيمة الى (19,100,000) ليرة سورية (إليان، 2006م، ص340).

إن عملية الاستيراد والتصدير بين سورية والعراق من البضائع التي زادت قيمة ما تم استيراده أو تصديره على (50,000) ليرة سورية خلال المدة التي تلت الانفصال الجمركي عام 1950م، تضمنت قائمة الاستيراد من العراق على أنواع عدة من السلع مثل (الأغنام، الجمال، التمور، عصائر الثمار، النفط ومشتقاته، جلود الأغنام والماعز، الفضة، وغيرها). أما التصدير من سورية إلى العراق فشملت أنواعاً عدة مثل (لفائف التبغ، خيوط الحرير الطبيعي، النسيج، الألبسة المصنوعة من الصوف والقطن، الألبسة القطنية للرجال، وغيرها) (إليان، 2006م، ص343).

- لبنان:

كانت سورية ولبنان ضمن إطار الوحدة الاقتصادية طوال مدة الانتداب الفرنسي إلى أن انقسمت هذه الرابطة من قبل الحكومات التي انبثقت عنها، إثر تمتع سوريا ولبنان باستقلالهما الفعلي عام1943م، فعقد ممثلو البلدين الاتفاق المسمى باتفاق شتورا في1 تشرين الأول1943م، الذي أوجد الوحدة الجمركية، وأنشأ مجلساً أعلى للمصالح المشتركة، أُنيط به التشريع الجمركي، بموافقة مجلس الوزراء في كلا البلدين، وفصلت سائر المصالح التي كانت موحدة تحت إدارة الفرنسيين، فبدأت كل من الحكومتين السورية واللبنانية تشرع في الأمور الاقتصادية بالاستقلال عن الأخرى (العظم، 1973م ،ج2/ ص8)، وأصبح هناك اختلاف فيما بينها في مجالات عدة، فقد كانت علاقاتهما المالية مع فرنسا متباينة، ثم اختلفت على المسائل الأكثر دقة في مجال المصالح المشتركة، ولاسيما على سياسة وتنظيم الجمارك، ولم تتمكن الدولتان وقتذاك، أو في ما بعد، من خلق المفاهيم والأجهزة الموحدة التي كان الوضع يتطلبها. وعلى المستوى الاقتصادي فأن الدولتين لم تشعرا بأنهما تسلكان اتجاهين مختلفين، بل ومتعارضين. وفي هذا المجال فأن الدولتين نادراً ما اتخذتا مواقف التعاطف تجاه حاجات الطرف الآخر (لونغريغ، د.ت، ص445). وعلى الرغم من قيام سوريا ولبنان بعقد اتفاقيات اقتصادية ومالية عدة خلال المدة 1945-1948م (نشّابة، 1955م، ص52)، فأن الدولتان استمرتا في الاتحاد الجمركي والتعاون التجاري، ودخل البلدان في مفاوضات مع فرنسا لبحث استقلال الليرة السورية- اللبنانية وتصفية الديون مع فرنسا، واستمرت هذه المفاوضات حتى كانون الثاني عام1948م، إذ أجرت فرنسا تخفيضاً على عملتها، فوافق لبنان على الاتفاق مع فرنسا، في حين رفضت سورية ذلك (النشرة الاقتصادية، العدد الأول، 1949م، ص62).

أما لبنان فقد رفضت الوحدة المالية مع سورية، إذ أعلنت إنهاء الوحدة المالية إثر البلاغ الذي أصدرته الحكومة اللبنانية، في 2 شباط 1948م باستبدال الليرات السورية التي تحمل إشارة (سورية) بليرات تحمل إشارة (لبنان) (العظم، 1973م، ج3/ص103).

وهكذا تركت سورية منطقة الفرنك في شهر كانون الثاني عام1948م، وعدلت عن سعر صرف الليرة بالفرنكات مما اضطر فرنسا لعقد اتفاق في 8 شباط 1949م مع سورية أكد انفصال الليرة السورية عن الفرنك الفرنسي، وكان من نتائج الانفصال بين الليرة السورية والليرة اللبنانية أن اتخذ كل بلد إجراءات خاصة به لتنظيم اقتصاده ونقده، فقد اتجه لبنان إلى نظام الحماية الاقتصادية لاعتماده على التجارة الخارجية والصادرات غير المنظورة، بينما اتجهت سورية إلى نظام الحماية الجمركية لحماية الصناعة المحلية الناشئة، وكان انفصال الوحدة النقدية بين سورية ولبنان بداية الطريق لانفصال الوحدة الاقتصادية بين البلدين(الانترنت، مصرف سوريا المركزي، الإصدار النقدي).

على الرغم من الاتفاق الذي جرى بين لبنان وسوريا في 8 تموز 1949م، والذي كانت سوريا تأمل فيه أن يبذل لبنان جهوداً لتحسين العلاقة بين البلدين لإزالة الفرق الموجود بين النقدين، وإلغاء أو تحقيق الرسوم من المواد الأولية المستوردة اللازمة للصناعة، وأن تزداد الرسوم الجمركية على بعض السلع المستوردة، وأن يوجد نظام القطع بين البلدين، وتوحد الرسوم المحلية (السباعي، د.ت، ص379)،وعملت لبنان على ربط اقتصادها بالاقتصاد الغربي عبر امتيازات وتسهيلات للشركات الأجنبية (ديب، 2011م، ص144)، فأدى ذلك إلى إحداث إضرار بالاقتصاد السوري، وعلى الرغم من المساعي التي بذلها خالد العظم رئيس مجلس الوزراء السوري في سبيل إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه مع لبنان إلى قبل اتفاق الأول من تشرين الأول1943، رفض رياض الصلح رئيس مجلس الوزراء اللبناني الاقتراح، مما دفع خالد العظم إلى إلغاء الوحدة الجمركية في 13 آذار 1950 (العظم، 1973م، ج2/ص8) وإيقاف الاستيراد والتصدير عن طريق لبنان، والتوجه إلى إكمال بناء مرفأ في اللاذقية[13] بما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد السوري(السباعي، د.ت، ص379).

انعكس هذا الإجراء الذي أقدمت عليه الحكومة السورية سلباً على الاقتصاد اللبناني، إذ تعرض لخسائر كبيرة أصابت بعض فروعه جراء الانفصال المذكور، في حين حصلت سوريا على منافع اقتصادية كبيرة، وظهرت خلال الشهور التسعة الأولى من عام1950م زيادة في الصادرات بلغت قيمتها (207,000,000) ليرة سورية وبلغت قيمة الواردات (197,000,000) ليرة سورية ، فكان

للظرف الاقتصادي الذي تعرضت له لبنان، وتحت الضغط الشعبي فيها، أن جرت مفاوضات عدة بين البلدين انتهت باتفاق كانون الأول1950م (السباعي، د.ت، ص380)، الذي تضمن جوانب عدة ، منها الاتفاق على تبادل بعض المنتجات الزراعية والحيوانية واعفائها من الرسوم الجمركية، وخفضها عن بعض أصناف المصنوعات المحلية ومنع استيراد البضائع الأجنبية الموجودة في البلدين، وأخفق الاتفاق في الوصول إلى اتفاق على وحدة اقتصادية كاملة، وأبقى الانفصال الجمركي بين البلدين، وأغفل ذكر أي شيء يتعلق بالنقد لسوري، وغيرها (العظم، 1973م، ج2/ص71-72) كذلك شجع نجاح هذا الاتفاق على إجراء اتفاق آخر عقد بين البلدين في 4 شباط 1952م، تضمن أموراً عدة ، منها التبادل التجاري للمنتجات الصناعية السورية اللبنانية، وإعفاؤها من الرسوم الجمركية، مع إعطاء الحق لكل منها في وضع حد أدنى للرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية أو الحيوانية أو الصناعية التي يمنع الطرف الآخر تصديرها أو يحدد كمياتها المعدة للتصدير، والعمل بهذا الاتفاق لمدة سنة من تاريخ نفاذه وقابلاً للتجديد بعد اتفاق الطرفين (الجريدة الرسمية السورية، العدد13، 1952م، ص1067-1068).

إلى جانب هذا الاتفاق تم التفاهم بين البلدين بأن يكون تعاملهما في التبادل التجاري، وانتقال الأشخاص، ونقل الأموال وممارسة الأعمال التجارية والزراعية والصناعية في أراضيها بما لا يقل عن تعاملهما مع أي بلد آخر، وبأن لسورية حق مخالفة لبنان في قاعدة حصر الاستيراد من بلد المنشأ كلما اقتضت مصلحة البلدين التجارية، كما إنها توسع في السماح بانتقال الأشخاص مع مراعاة للعوامل السياسية والعسكرية (العظم، 1973م، ج3/ص77).

كذلك وافقت الحكومة السورية على أن تحول إلى الحكومة اللبنانية الأربعة والأربعين مليون ليرة سورية التي كانت قد جمعت في لبنان حين فصل النقدين، فضلاً عن نصوص أخرى تتعلق بتثبيت حقوق سورية في رسوم تصدير الزيت، والسكك الحديد. وقد استمرت العلاقات الاقتصادية بين سورية ولبنان في عهد الاستقلال، وفقاً القواعد نفسها ما عدا حرية التنقل، فكانت تطلق أحياناً وتقيد أحياناً أخرى، تبعاً للظروف والعلاقات بين الحاكمين في الدولتين فلم يعد هناك توجه بالعودة إلى الوحدة الجمركية، ولاسيما أن الانفصال الجمركي عن لبنان أدى للاقتصاد السوري منافع لا تعد ولا تحصى، وانعكس ذلك على الوضع الاقتصادي السوري بصورة إيجابية(العظم، 1973م، ج3/ص78).

- السعودية:

شهدت العلاقات الاقتصادية السورية السعودية تطوراً ملحوظاً في مرحلة ما بعد استقلال سورية، إذ جرى اتفاق بين البلدين في 29 كانون الثاني1950م حضره معروف الدواليبي وزير الاقتصاد السوري وعبد الله السليمان وزير المالية السعودي، وتضمن الاتفاق مشروعين: الأول، أن تقوم السعودية بتقديم قرض إلى سورية قيمته أثنا عشر مليون دولار، يتم على ثلاث دفعات، بشرط أن يوفى القرض كله ببضائع تستوردها السعودية من سورية. أما المشروع الثاني، فهو الاتفاق التجاري الذي قضي بالتساهل المتبادل لتنمية التبادل التجاري (الجريدة الرسمية السورية، العدد 7-9، شباط 1950م، ص587).

كانت البضائع المستوردة من السعودية إلى سورية عام1950م بلغت قيمتها (1,268,796) ليرة سورية، ووصلت قيمتها في عام 1951م الى (3,555,344) ليرة سورية، وفي عام 1952متضاعفت القيمة لتصل الى (7,912,044) ليرة سورية. أما الصادرات السورية إلى السعودية عام 1950م فبلغت قيمتها (7,443,099) ليرة سورية، وفي عام 1951م زادت ووصلت قيمته الى (10,332,954) ليرة سورية. وقد تضمنت قائمة المواد المستوردة من السعودية إلى سورية أنواعاً من السلع مثل (البترول، الجلود)، وأهم المواد المصدرة من سوريا إلى السعودية (المنتوجات والحبوب والمنتجات الصناعية) (السمان، 1955م، ص242).

كانت السعودية قد انضمت إلى الاتفاق الذي جرى بين سورية ومصر في آذار 1955م، ولاسيما أن الاتفاق قد تضمن جوانب عدة ،منها توثيق التعاون الاقتصادي بهدف تهيئة إنشاء وحدة اقتصادية للبلدان الثلاث في المستقبل، ولهذه الأهداف أيضاً، اقترحت إنشاء بنك عربي لإصدار عملة عربية موحدة، وإلغاء أو تخفيض التعرفة الجمركية، وكذلك خلق مؤسسات مشتركة للقيام بمشاريع واسعة من أجل تطوير اقتصادها. وقد نشرت الدول العربية الثلاثة (مصر وسورية والسعودية) في 6 آذار 1955 بياناً مشتركاً أعلنت فيه عن قرارها إقامة حلف ثلاثي، وتوحيد القوات المسلحة للبلدان الثلاث، وتشكيل قيادة عليا للدفاع الجماعي، وغيرها (بوداغوفا، 1987م، ص92).

من جانب آخر اعترضت تركيا على قيام سوريا بالانضمام إلى الحلف الثلاثي، وعدّت هذا الأمر نشاطاً سورياً اقتصادياً موجهاً ضدها، وقامت تركيا بدفع من الولايات المتحدة الأميركية إلى إرسال مذكرات إلى سوريا تطالب فيها سوريا بالانسحاب من الاتحاد القائم مع مصر والسعودية، الأمر الذي رفضته سوريا، على الرغم من الضغوط التي مارستها تركيا عليها، فضلاً عن رفض سوريا

الانضمام إلى حلف بغداد الذي ضم تركيا والعراق وباكستان وإيران وبريطانيا عام 1955م(بوداغوفا، 1987م، ص93-94).

2- الدول الأجنبية (بريطانيا – تركيا – إيران – ألمانيا):

- بريطانيا:

حرصت بريطانيا على أن يكون لها نفوذ سياسي واقتصادي مؤثر في سوريا خلال الحرب العالمية الثانية، وكان التنافس البريطاني – الفرنسي ظهر بصورة واضحة، ولاسيما بعد أن وقعت فرنسا في قبضة الاحتلال الألماني، وأصبح الجنرال دانتز Dantz حاكماً على سورية من قبل الحكومة الفرنسية الموالية لألمانيا، قبل أن تتحرك القوات البريطانية للإطاحة بحكومة فيشي الألمانية، وتثبيت وجود الحلفاء في سورية في حزيران1941م. وقد استغلت بريطانيا الضعف الفرنسي لتبسط نفوذها على جميع المناطق السورية ، في حين لم تكن سلطة قوات فرنسا الحرة تتجاوز مدينة دمشق وضواحيها، ونتيجة لذلك التفوق فقد سيطر البريطانيون في سورية على الإدارة المحلية والخدمات العامة كالنقل والجمارك والبريد والبرق (زين العابدين، 2008م، ص21)، وأقاموا بعثة دبلوماسية لسورية ولبنان، وفرضوا نظام الجنيه الاسترليني بدل الفرنك كعملة للتبادل التجاري بين البلدين، ووضعوا هذا النظام النقدي تحت إشراف المكتب التجاري الأنغلو-أمريكي في القاهرة، واستمر اعتراف بريطانيا بحق فرنسا في الانتداب على سوريا ولبنان، إلاّ أنها لم تكن متيمة بفرنسا بل نظرت إلى مصالحها أولاً. (ف ب فيكتوروف، 1970 ، ص34) .

كذلك سعت بريطانيا إلى كسب سوريا بعد تراجع فرنسا عن موقفها في إعطاء سوريا استقلالها وانسحاب قواتها، ولاسيما بعد أن حصلت اشتباكات بين المتظاهرين المعارضين والشرطة السورية من جهة والجنود الفرنسيين من جهة أخرى عام1945م، الأمر الذي دفع بريطانيا إلى توجيه إنذار لفرنسا دعتها فيه إلى ضرورة تغيير موقفها إزاء سوريا ولبنان، فضلاً عن إصدار مجلس الأمن الدولي أمراً لفرنسا بإخراج جيشها من سورية بدعم من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية (ديب، 2011م، ص79).

اتجهت بريطانيا لإنشاء علاقات اقتصادية مع سورية شملت مختلف المجالات، سواء في التجارة أو النفط، أو السماح للشركات البريطانية بالعمل في سوريا، إذ عملت (27) شركة بريطانية فيها، في مرحلة ما بعد استقلال سورية، برأسمال قدره (54,020,600) جنيه استرليني، وبهذا أصبح الرأسمال البريطاني إلى جانب الرأسمال الفرنسي يتنافسان حول المقام، في عدد الشركات الاستعمارية، فضلاً عن إشغال الدرجة الأولى في اقتصاد سورية من حيث مجموع الرأسمال

المسخر في العمل (السباعي، د.ت، ص361). والجدول التالي يتضمن ميدان النشاط الاقتصادي للشركات البريطانية وأعدادها وحجم الرأسمال المستخدم في عملها(السباعي، د.ت، ص362).

الجدول (3)

ميدان النشاط	عدد الشركات	الرساميل (بالجنيهات الاسترلينية)
بترول	5	19,910,100
تجارة التبغ	1	15,000,000
ضمان	5	14,227,500
نقل وسياحة	3	1,660,000
مؤسسات	2	1,100,000
عمليات مصرفية	1	1,100,000
تجارة شوكولاته	1	100,000
تجارة مختلفة	3	985,000
استيراد وتصدير	1	30,000
ملاحة	2	15,000
تجارة منتجات صيدلية	1	13,000
تجارة خيطان	1	10,000
الطيران	1	-
المجموع	27	54,150,600

من خلال جدول الرساميل والشركات الأجنبية يتبين أن التمركز كان كان قبل كل شيء في البترول، ثم في التبغ والضمان، ثم في النقل والمصارف إلى ما هنالك من فعاليات مختلفة(السباعي، د.ت، ص366).

أما عن الجانب التجاري، فقد برز من خلال تطور العلاقات الاقتصادية بين سوريا وبريطانيا، فقد شغلت الأخيرة المركز الأول بتصدير البضائع إلى سوريا ولبنان خلال المدة 1945-1949م. ففي عام 1945م بلغت كمية واردات سوريا من بريطانيا (17,663) طناً بقيمة (16,229,000) ليرة سورية، وفي عام 1946 ارتفعت مايقارب أربعة أضعاف لتصل الى (63,203) طناً بقيمة(47,479,000) ليرة سورية، وفي عام 1947م انخفضت الكميات المصدرة الى (47,616) طناً

بقيمة (65,60,000) ليرة سورية، وفي عام 1948م سجلت زيادة تفوق الضعف بالكميات إذ وصلت الى (99,694) طناً بقيمة (94,856,000) ليرة سورية، في حين بلغت الصادرات أوجها في عام 1949م إذ بلغت (777,112) طناً بقيمة (108,117,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1950م، ص80)، وخلال المدة من 1 كانون الثاني -13 آذار 1950م، إذ كانت سوريا ولبنان في اتحاد جمركي، بلغت (12,936) طناً بقيمة (23,549,000) ليرة سورية(المجموعة الإحصائية، 1951-1952م، ص114)، وبين عامي 1952م و1954م تراوحت القيمة الاجمالية للصادرات السورية الى بريطانيا بين 50 مليون 57 مليون ليرة سورية(السباعي، د.ت، ص448).

وشهد عام1955م نمواً في الواردات البريطانية الى سورية إذ سجلت القيمة الاجمالية بـ (بلغت (87,713,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1955م، ص89)، وفي عام1956م بلغت كميتها (32,346) طناً بقيمة (84,209,000) ليرة سورية، وفي عام 1957م انخفضت الى (25,177) طناً بقيمة(47,543,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1957، ص122)، وفي عام 1958م عادت للأرتفاع الى حدودها السابقة إذ بلغت قيمتها(82,700,000) ليرة سورية (السباعي، د.ت، ص428).

أما الصادرات السورية إلى بريطانيا فقد بلغت في عام 1945م (480) طناً بقيمة (5,108,000) ليرة سورية، وفي عام1946م ارتفعت ارتفاعا كبيراً لتصل الى (1,304) طناً بقيمة(2,265,000) ليرة سورية، واستمرت في الزيادة عام 1947م لتبلغ (2,257) طناً بقيمة أقل إذ بلغت (1,209,000) ليرة سورية، وفي عام1948م زادت الكميات الضعف عن العام السابق ووصلت الى (4,506) طناً بقيمة (1,429,000) ليرة سورية، وفي عام 1949 شهدت الصادرات قفزة نوعية بزيادة بلغت أكثر من 12 ضعفاً ووصلت الى (52,058) طناً بقيمة (9,694,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1950م، ص89)، وخلال المدة من 1 كانون الثاني – 31 آذار 1950م، وفيها كانت سوريا ولبنان في اتحاد جمركي، بلغت الكمية (13,781) طناً بقيمة (3,462,000) ليرة سورية، وفي عام 1952م بلغت قيمتها (77,200,000) ليرة سورية محققاً رقماً قياسياً، وفي عام 1953م انخفضت قيمتها الى (46,300,000) ليرة سورية، واستمر الانخفاض في 1954م إذ سجلت القيمة الاجمالية للصادرات بـ (29,500,000) ليرة سورية (السباعي، د.ت، ص428)، وفي عام 1955م عادت للتعافي وبلغت قيمتها (40,422,000) ليرة (المجموعة الإحصائية، 1955م، ص89) وفي عام 1956م حصلت نقلة نوعية في كمية وقيمة الصادرات السورية الى بريطانيا فوصلت الى (32,346) طن بقيمة (84,209,000) ليرة سورية، ولكنها في عام 1957م عادت للتراجع بقيمة واضحة إذ بلغت (25,177) طن بقيمة(47,543,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1957م، ص122)، وفي عام 1958م

وهو عام الوحدة مع مصر فقد تراجعت قيمة الصادرات بشكل واضح وإلى الخمس تقريباً وبلغت قيمتها (10,600,000) ليرة سورية (السباعي، د.ت، ص428).

تضمنت قائمة السلع المستوردة من بريطانيا إلى سورية أنواعاً من السلع مثل (الحرير الطبيعي، الحرير الصناعي، والألياف النسيجية الصناعية، والآلات والأجهزة الكهربائية، والحديد، والحديد والصلب، والفولاذ، والسيارات، والدراجات)، وغيرها (المجموعة الإحصائية، 1954م، ص426). أما قائمة السلع للصادرات السورية إلى بريطانيا فقد ضمت أنواعاً عدة مثل (الحنطة، الشعير، القطن الخام، اللحوم، البذور)، وغيرها (السباعي، د.ت، ص425) (المجموعة الإحصائية، 1954م، ص81).

من جانب آخر تمكنت بريطانيا من التغلغل في سوريا في مجال النفط، ولاسيما بعد توقيعها اتفاقية بين شركة خطوط أنابيب الشرق الأوسط المحدودة (أنكلو. ايرانيان) مع الحكومة السورية، في 1949/6/7، أي في عهد أول انقلاب عسكري في سورية بعد حصول الاستقلال، لغرض مد الأنابيب من جوار الخليج العربي إلى شواطئ البحر المتوسط عبر الأراضي السورية، وأبرمت بالمرسوم التشريعي رقم 140 في 20 حزيران 1949م، ونفذت بدءاً من التاريخ المذكور، ومدة الامتياز 70 عاماً، وتدفع الشركة لقاء ما تتمتع به من الحقوق المنصوص عنها في الاتفاقية ولقاء الحماية والمساعدات الأخرى (50) ألف ليرة استرلينية كل عام، كما تحصل الحكومة على (1,500) استرليني عن كل ألف طن بريطاني، (الطن= 1016,50 كغم) يمر من النفط عبر الخطوط، على أن لا يقل هذا الوارد عن (20) ألف جنيه استرليني كحد أدنى (السباعي، د.ت، ص450).

كما تعد شركة النفط السورية المحدودة فرعاً من المجموعة الأنكلو سكسونية المهيمنة على بترول الشرق الأوسط وهي شقيقة لشركة نفط العراق وقد عقدت اتفاقية مع الحكومة السورية في 26 شباط 1938م منحت بموجبها الحكومة السورية لهذه الشركة امتياز التنقيب عن النفط والمواد البترولية، وشمل هذا الامتياز التنقيب في ثلثي الأراضي السورية، ومدة الامتياز 75 عاماً، يبدأ من يوم إبرام الاتفاقية في 14 آذار 1943م، ونقلت الشركة مركز أعمالها إلى مدينة حلب كونها مركزاً وسطاً بين المنطقتين التي قررت الشركة التنقيب فيهما عن البترول ، وتقع أولها شمالي حلب والثانية جنوبي شرقيها في قلب الصحراء السورية (النشرة الاقتصادية، العدد الأول، 1948م، ص47-48).

أدت سوريا دوراً مهماً ورئيساً في تطوير الاتفاقيات المعقودة مع الشركات الأجنبية لمرور النفط عبر الأراضي السورية منذ عام 1947م، وأسهمت في تحسين شروطها بقدر ما تسمح به الظروف

المتغيرة، وبقدر ما تقتضيه مصالح البلدان المضيفة. فمنذ العام المذكور كانت الشركة تنقل بترولها عبر فلسطين وسورية ولبنان، وتستفيد من وضع هذه البلدان الجيوغرافي لزيادة أرباحها بدون مقابل (الاقتصادي العربي، العدد200، 1967م، ص13)، وفي عام1955م وقعت الحكومة السورية اتفاقية جديدة مع شركة نفط العراق البريطانية (الاقتصادي العربي، العدد200، 1967م، ص4)، وافقت بموجبها شركة نفط العراق على تقاسم الأرباح مناصفة مع سورية، إذ تم رفع الرسوم على الشركة بنسبة عشرة أضعاف، فضلاً عن موافقة الشركة على بيع سورية (600) ألف طن من النفط الخام مما خلق الحاجة إلى بناء مصفاة لتكرير النفط (ديب، 2011م، ص147). فقامت شركة نفط العراق بشراء المصفاة التي كانت الحكومة الفرنسية تملكها قرب طرابلس، وصارت هذه المصفاة تمد لبنان وسورية بالمنتجات النفطية. كما وضعت مخططات تتعلق بالمرافئ والري واستخدمت سوريا بعض المستشارين البريطانيين، ورسمت مشاريع للتوسع والتحديث في الحقل الصناعي تم تنفيذ بعضها فعلياً على يد بعض الأثرياء (المغتربين) العائدين إلى البلاد (لونغريغ، د.ت، ص747).

- تركيا:

تعد تركيا إحدى الدول المجاورة لسورية، وقد ارتبط البلدان بعلاقات اقتصادية، إذ عقدت بينها اتفاقيتان في المجال الجمركي: الأولى في 26 تموز 1925، والثانية في 23/كانون الأول 1926م (نشّابة، 1955م، ص54). وعلى الرغم من عدم وجود اتفاقيات اقتصادية بينهما طوال عقدي الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، فقد كان النشاط التجاري قائماً، وكانت قائمة استيراد البضائع من تركيا إلى سورية عام1945م بلغت (7,539) طناً بقيمة (7,132,000) ليرة سورية، وفي عام 1946م ارتفعت الى (10,664) طناً بقيمة (8,253,000) ليرة سورية (الشريف، 1947م، ص116)، وفي عام1947م ارتفعت بشكل ملحوظ ووصلت الى (16,997) طناً بقيمة (9,981,000) ليرة سورية، وفي عام 1948م، زادت قليلاً حتى (18,008) طناً بقيمة (15,883,000) ليرة سورية، وفي عام 1949م وصلت الى (19,609) طناً بقيمة (12,298,000) ليرة سورية (المجموعة الاحصائية، 1950م، ص101)، وخلال المدة من 1 كانون الثاني- 13 آذار 1950 كانت سورية ولبنان في اتحاد جمركي، بلغت كمية الاستيراد من تركيا (5,350) طناً بقيمة (3,145,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1951-1952م، ص113)، وفي عام1955م بلغت قيمتها (8,585,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1955م، ص123).

وفي عام 1956م بلغت (7,912) طناً بقيمة (8,423,000) ليرة سورية، وفي عام 1957م بلغت (3,777) طناً بقيمة (3,735,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1957، ص123).

أما الصادرات السورية إلى تركيا فقد بلغت في عام 1945م (594) طناً بقيمة (55,000) ليرة سورية، وفي عام 1946م بلغت (14,114) طناً بقيمة (720,000) ليرة سورية محققة قفزة نوعية بعد الاستقلال بـ 15 ضعفاً عما سبق، وفي عام1947م بلغت (1,150) طناً بقيمة (1,202,000) ليرة سورية، وفي عام 1948 تراجعت لمستوى قياسي إذ لم يُصدّر سوى (226) طناً بقيمة (228,000) ليرة سورية، وفي عام 1949م بلغت (5,519) طناً بقيمة (556,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1950م، ص89).وفي عام 1950م سجل تدني جديد فبلغت الكميات (420) طناً بقيمة (136,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1951-1952م، ص113)، وفي عام 1954م بلغت قيمتها (406,000) ليرة سورية، ولكنها عادت للتحسن في عام 1955م وبلغت قيمتها (2,010,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1955م، ص88-89).

تضمنت قائمة البضائع المصدرة من تركيا إلى سوريا أنواعاً من السلع مثل (معدات النقل، الآلات والأجهزة العلمية، الورق، واستعمالاته، المواد النسيجية، المنتجات الغذائية، الأدوية، الأصباغ، العطور، الصابون، الملابس الأحذية، القبعات والمظلات، المعادن الثمينة والعادية)، وغيرها (النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، 1952م، ص122).

في حين تضمنت قائمة الصادرات من سوريا إلى تركيا أنواع من السلع مثل (الجلود، الأخشاب، الحيوانات الحية، اللحوم، التمر، القطن، خيوط القطن ونسيجه، مواد زجاجية، محاصيل نباتية، الفلين، معادن، تحف فنية)، وغيرها (النشة الاقتصادية، العدد الثالث، 1952م، ص121).

- إيران:

لم تكن العلاقات الاقتصادية السورية الإيرانية مميزة خلال عقدي الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، على الرغم من وجود التبادل التجاري لمختلف أنواع السلع، فقد كانت كمية البضائع المصدرة من إيران إلى سورية ولبنان بين عامي 1938. 1941م لاتتجاوز قيمتها السنوية المليون ليرة سورية ، بينما بدأت الأرقام تزيد بالتدريج بين عامي 1942م ـ 1944م لتصل إلى أكثر من أربعة ملايين ليرة سورية ، وحصلت زيادة تتجاوز الضعف في عام 1945م إذ بلغت (8,699) طناً بقيمة (9,112,000) ليرة سورية، ولكن القيمة عادت لسابق عهدها في السنوات 1946 ـ 1949م ماخلا ارتفاع طفيف في عام 1948م إذ لامست الواردات الايرانية حدود الثمانية مليون ليرة سورية

(الشريف، 1947م، ص112) (المجموعة الإحصائية، 1950م، ص80)، وخلال المدة من 1 كانون الثاني – 13 آذار 1950 بلغت الواردات (19,034) طناً بقيمة (2,481,000) ليرة سورية، وفي عام 1956م بلغت (17,046) طناً بقيمة حوالي (6,030,000) ليرة سورية، وفي عام 1957م حصل انخفاض واضح في الواردات وصل إلى(3,933) طناً بقيمة (2,029,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1957م، ص123).

أما الصادرات السورية إلى إيران، فقد كانت كمياتها وقيمتها خجولة وغير متناسبة مع الواردات الايرانية إذ كانت (5) أطنان بقيمة (4,000) ليرة سورية عام 1938م، وبقيت تتراوح الكميات وقيمها المختلفة قبيل الاستقلال مابين (2) طن بقيمة (30,000) ليرة سورية عام 1943م ومابين (30) طن عام 1941م بقيمة (50,000) ليرة سورية (الشريف، 1947م، ص112)، ونجد أن الامر لم يتحسن في عام الاستقلال إذ بلغت (8) أطنان بقيمة (74,000) ليرة سورية ، ولكن الحال تبدل جذرياً في عام 1947م إذ وصل حجم الصادرات السورية إلى ايران إلى (98) طن بقيمة (232,000) ليرة سورية، ولك يعد تغيراً كبيراً في الميزان التجاري بين البلدين، إذ استمرت الصادرات السورية في الزيادة خلال عام 1948م إذ كانت (35) طناً بقيمة (98,000) ليرة سورية، وفي عام 1949م وصل حجم الصادرات السوريةإلى ايران (286) طناً بقيمة (1,440,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1950م، ص89). وخلال المدة من 1 كانون الثاني- 13 آذار 1950م بلغت (176) طناً بقيمة (86,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1951-1952م، ص13)، وفي عام 1954م بلغت قيمتها (2,248,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1955م، ص92)، وفي عام 1956م بلغت قيمتها (3,633,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1956م، ص91).

شغلت إيران المركز التاسع من بين الدول التي استوردت منها سوريا في عام 1942م، وشغلت المركز السادس في عام1945م بعد تزايد البضائع المستوردة منها إلى سورية وشغلت إيران المركز التاسع في عامي 1941 و1942 في تصنيف الدول التي تصدر إليها سوريا (الشريف، 1947م، ص117-119).

تضمنت قائمة الاستيراد أنواعاً من السلع مثل (مواد معدنية، مواد ومنتجات غذائية، الغزل والنسيج والملابس، الوقود، الآلات والأجهزة، الأحجار الكريمة)، وغيرها. أما قائمة الصادرات السورية فتضمنت أنواعاً من السلع مثل (الحنطة، الشعير، ثمار الخضروات، بذور، الصوف، القطن، اللحوم، منتجات صناعية) (السباعي، د.ت، ص425-426).

بدأت العلاقات بين سورية وإيران بصورة رسمية بعد استقلال سورية عام 1946م، واستمرت تقليدية الطابع، شأنها في ذلك شأن العلاقات العربية – الإيرانية (مجموعة باحثين، 2012م،

ص175). فقد أعلنت إيران اعترافها رسمياً بالجمهورية العربية السورية وقتذاك، وفتحت لها سفارة في سورية، وقامت إيران بإرسال مشفق كاظمي سفيراً لها في سورية عام1953م. وفي منتصف عقد الخمسينيات حدث توتر في العلاقات بين إيران من جهة وسورية والعراق ومصر من جهة أخرى بسبب تصاعد المد القومي العربي في هذه الدول، إذ كانت تنظر لشاه إيران على أنه يقف إلى جانب الأعداء (الغرب وإسرائيل) (الزعبي، 2010م، موقع على الانترنت).

كما ارتبطت العلاقات السورية- الإيرانية في عقد الخمسينيات بصراع القوى العظمى في المنطقة، فكانت سوريا ترفض المشاريع الاستعمارية التي تسعى إلى إقامتها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط، في حين سعى النظام الملكي في إيران إلى مساندة هذه الدول لارتباط مصالحه معها مثل حلف بغداد عام1955م الذي انضمت له إيران بريطانيا والعراق وتركيا وباكستان ورفضته سوريا، والذي انتهى بعد قيام بريطانيا وفرنسا و(اسرائيل) بالعدوان الثلاثي على مصر عام 1956م ، إذ ظهرت فيه النوايا العدوانية، وقد تواصلت العلاقات الإيرانية مع سوريا في الجانب الاقتصادي وعقدت أول اتفاقية اقتصادية بين البلدين في 21 آب 1960م أسهمت في تطور العلاقة بينهما (الزعبي، 2022، ص35).

- ألمانيا الغربية :

بعد أن أُعلن في مدينة بون عن تقسيم ألمانيا إلى دولتين: ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية وذلك في 23 أيار 1949م(التاريخ الالماني حتى 1945م، موقع على الانترنت)، عملت سورية على تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع ألمانيا الغربية، كونها تعد دولة تتمتع بقوة اقتصادية بين الدول الغربية، وفي عام 1951م عقدت اتفاقية تجارية بين سورية وألمانيا الغربية، وتبادل البضائع بين البلدين وفقاً لأنظمة الاستيراد والتصدير النافذة لديهما، وتعد ألمانيا الغربية أحد الأسواق العالمية التي تروج فيها الصادرات السورية الزراعية والحيوانية وموادها الأولية خاماً أكانت أم نصف مصنوعة، وتكتسب ألمانيا أهمية كبيرة في العلاقات الاقتصادية مع سورية، إذ تعد إحدى الدول الغربية التي سعت إلى تطوير علاقاتها التجارية مع سورية، ولاسيما في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين، فقد أحرزت المانيا المرتبة الثامنة من بين الدول التي استوردت منها سوريا عام 1931م، والمرتبة التاسعة التي تصدر إليها سورية في العام نفسه. أما في عام 1938 فقد أحرزت ألمانيا المرتبة السادسة بين الدول التي تستورد منها سوريا، والمرتبة السابعة بين الدول التي تصدر إليها سوريا (وزارة الاقتصاد الوطني، 1946م، ص38)، وقد بلغت كمية الاستيراد من المانيا إلى سورية عام 1945م (21) طناً بقيمة (26,000) ليرة سورية (الشريف، 1947م، ص109)، وفي عام 1949

ارتفعت قيمة الواردات الالمانية بكل كبير لتصل إلى (766) طناً بقيمة (1,876,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1950م، ص80)، واستمر الارتفاع المتسارع في الاعوام اللاحقة ليبلغ في عام 1957م (41029) طناً بقيمة (65,671,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1957م، ص122).

أما الصادرات السورية إلى ألمانيا فقد بلغت في عام 1946م (12) طناً بقيمة (19,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1948م، ص123)، وفي عام 1949م بلغت (704) طن بقيمة (480,000) ليرة سورية (المجموعة الإحصائية، 1950م، ص89)، ولكنها تحسنت خلال السنوات اللاحقة لتسجل في عام 1957م ماقيمته (29,600,000) ليرة سورية (النشرة الاقتصادية، 1958م، ص27).

وأهم الصادرات الزراعية الحبوب المجففة، وزيت الزيتون، وزيت الكتان، والزيوت المختلفة الأخرى، وبعض التوابل والمكسرات، والأعشاب الطبية التي يستعملونها لاستخراج بعض الأدوية المفيدة، وعرق السوس، والتبغ، والقطن الذي توالت طلبات الشركات الألمانية عليه. أما صادرات المانية الغربية إلى سورية فشملت الآلات والمواد الكيمياوية اللازمة للزراعة والصناعة، والأدوية، وغيرها (السباعي، د.ت، ص444).

أنشأت ألمانيا الغربية مؤسسات وبنوك ألمانية عديدة مهمة تختص بالتجارة مع الشرق الأوسط ، كما عزز تجار مدينة هامبورغ المواصلات البحرية مع الشرق، فكان هناك 26 خطاً منظماً يربط هذه المدينة بشواطئ البحر المتوسط الشرقي، بلغت نقلياتها من مختلف السلع عام 1955م مليوني طن. وفي شباط عام 1954م أُسست في مدينة هامبورغ شركة ألمانية غربية لتطوير المبادلات التجارية، وافتتحت في سورية غرفة تجارية ألمانية غربية، وأنشأت المؤسسات الألمانية الضخمة، أمثال كروب، وديماج، وماينسمان، فروعاً لها في العواصم الكبرى، ووضعت تحت تصرف الحكومات المحلية خبراء عديدين، وتعاقب كثير من البعثات الرسمية والخاصة على بلدان الشرق الأوسط منذ قيام ألمانيا الاتحادية، وأُنشئ كثير من مكاتب الدراسات لتكون على صلة وثيقة بهذه البلدان. ويعود بدء تغلغل ألمانيا في سورية إلى عهد حسني الزعيم الذي حاول استخدام عدد من قدماء الضباط الألمان، وقد وصلت بعثة ألمانية إلى سورية عام 1951، مؤلفة من كولونيل وقرابة 30 ضابطاً لتحل محل البعثات العسكرية الفرنسية والبريطانية، وكانت لهذه البعثة صلات واسعة مع الدوائر الحكومية الالمانية في ألمانيا الغربية، وأقيمت علاقات دبلوماسية وقنصلية مع ألمانيا الغربية، وظهر الأسطواتي القنصل العام السوري في مدينة بون أحد المتحمسين لشركة

الشرق الأدنى والأوسط ، وعمل معروف الدواليبي على تأسيس أداة التوسع الألماني في سورية (الشركة الألمانية الشرقية للتجارة والتمثيل) التي كان نشاطها متخصصاً بالآلات الزراعية، والمعدات الكهربائية، والصناعية، والتأمين، وتمثيل شركات أجنبية (السباعي، د.ت، ص448).

فضلاً عن ذلك فقد اشتركت المانيا الغربية بمعرض دمشق الدولي منذ أيلول عام1954م، وأسهم الخبير الألماني هيتزيغ Hitzig في تنظيمه، وقامت إحدى الشركات الألمانية ببناء أجنحته وفقاً لمخططات المهندسين الألمان. كما أقامت ألمانيا الغربية معرضاً فيها عن الشرق الأوسط عام 1956م، اشتركت فيه سوريا، فضلاً عن اشتراك لبنان، وتركيا، والسعودية، ومصر، والعراق، وإيران، والأردن.

كذلك أحرزت ألمانيا الغربية نجاحاً في تطوير علاقاتها التجارية مع سورية، إلى حد دفع المستشار التجاري الفرنسي في دمشق إلى القول في تشرين الأول 1954م إن(ألمانيا أصبحت اليوم أخطر منافس يصادف سورية، ولا شك في أن التراجع الذي أصاب استيراد سورية للسلع الأميركية والإنكليزية إنما هو نتيجة لهذه المزاحمة، لكن هذا النجاح لم يقابله نجاح لها في نطاق النشاط الصناعي السوري. فمرفأ اللاذقية ظفرت به شركة يوغسلافية، وتجفيف الغاب ناله خبراء هولنديون، وحصلت تشيكوسلوفاكيا على امتياز بناء مصفاة البترول، وعهد بإصلاح الخط الحجازي إلى مؤسسة أميركية (السباعي، د.ت، ص448).

واستكمالاً للجهود المبذولة من ألمانيا في سبيل الحفاظ على مصالحها في سورية، أقدمت على تقديم المساعدات المالية لها. ففي عام 1956م أعلن وزير المالية السورية عن أن كتلة مصرفية ألمانية اتحادية قدمت للحكومة قرضاً بمبلغ (72) مليون دولار يسدد خلال 10 سنين بفائدة تتراوح بين (3,5- 5%) مقابل تعهد سورية باستيراد الآلات الزراعية الألمانية، ولوازم حديد، حسب الأسعار العالمية، ويوضع القرض على دفعتين (40) مليون في السنة الأولى بعد عقد الاتفاقية، والباقي في السنة التالية (السباعي، د.ت، ص447).

عززت هذه الخطوة التي قامت بها ألمانية الغربية بتقديم المساعدة المالية، وفسح المجال أمام إحدى الشركات الألمانية، هي شركة كونكوردا بالحصول على حق التنقيب عن البترول، في مطلع تشرين الأول عام1956م، في المنطقة التي تخلت عنها، عام 1950م (شركة البترول السورية). كذلك حصلت شركة (ديبا) البترولية الألمانية على امتياز استثمار في مساحة قدرها 15كم2 في المثلث القائم بين الفرات والحدود العراقية التركية لمدة (8) سنين (السباعي، د.ت، ص448).

الخاتمة:

- استمر التأثير الفرنسي في الاقتصاد السوري إلى ما بعد مرحلة استقلال سوريا، فضلاً عن التأثير الأمريكي والبريطاني، وأن قيام سوريا بإصدار قانون عام 1953 الخاص بتأمين الشركات الأجنبية العاملة في سوريا كان خطوة مهمة للانطلاقة نحو الاستقلال الاقتصادي من الهيمنة الغربية.
- اتصف الاقتصاد السوري في السنوات الأولى ما بعد الاستقلال بانعدام القطاع الاقتصادي الحكومي بسبب ضعف دعم الدولة، فضلاً عن عدم وجود الإمكانيات المالية الكافية لدعمها فشكل ذلك عبئاً على الحكومة السورية.
- إن قيام الحكومة السورية بتشجيع السوريين الأثرياء المغتربين على العودة إلى البلاد وفسح المجال للاستثمار والمشاركة في القطاعات الاقتصادية المختلفة تعد خطوة إيجابية اسهمت في تطوير المؤسسات الاقتصادية المحلية ورفع إمكانيات الدولة ومواجهة التحدي والاستغلال الذي تفرضه الشركات الأجنبية.
- نجحت سوريا في التخلص من القيود التي حاولت أن تفرضها الدول الكبرى كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عن طريق رفضها للمشاريع الاستثمارية كمشروع النقطة الرابعة، وحلف بغداد، وغيرهما.
- لم تتمكن سوريا من تحقيق التوازن في التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا، إذ استغلت هذه الدول وضع سوريا وعدت سوقاً لتصريف منتجاتها على حساب تجارة سوريا ومستقبلها، في حين تمكنت سوريا من التوازن والاستفادة من التبادل التجاري مع بعض الدول العربية مثل مصر ولبنان وكذلك مع الاتحاد السوفيتي.
- إن القوانين والتشريعات التي أصدرتها الحكومة السورية في مجال النقد والمال قد أسهمت في حماية جانب اقتصادي مهم، ولاسيما بعد استقلال العملة السورية عن العملة النقدية الأجنبية (الفرنك الفرنسي) والجنيه الاسترليني البريطاني، والدولار الأمريكي، فالاستقلال الاقتصادي يعد مكملاً للاستقلال السياسي للبلاد.

الهوامش:

(1) عهد فيشي: حكومة فرنسية متعاونة مع الاحتلال الألماني استمرت من عام1940م إلى 1944م، واكتسبت اسمها من منتجع فيشي الواقع جنوبي فرنسا الذي اتخذته عاصمة لها، وكانت سلطة الحكومة بزعامة المارشال بيتان، شمل القسم الجنوبي من فرنسا، واتخذها الأخير مقراً لحكومته، وجاء انشاؤها تنفيذاً لشروط الهدنة التي فرضتها ألمانيا على فرنسا، بالمقابل دفع قيام حكومة فيشي إلى إنشاء ما يسمى بفرنسا الحرة التي حاربت الاحتلال الألماني في الداخل وفي الخارج (الكيالي، 2007م، ج4/ص680-681).

(2) حسني الزعيم (1889-1949م): سياسي وزعيم أول انقلاب عسكري في سورية، ولد في دمشق وتلقى علومه العسكرية في استنابول، اشترك في الثورة العربية عام 1916، وعند دخول الفرنسيين لمدينة دمشق التحق بوحدات الجيش الفرنسي، وبعد انتصار الجنرال ديغول على حكومة فيشي واحتلالهم سورية، اعتقل وحكم عليه بالسجن وأطلق سراحه وأعيد إلى الخدمة بعد استقلال سورية عام1946م، وتمكن من القيام بالانقلاب العسكري الأول في 30 آذار 1949م. (الخوند، 1997م، ج10، ص207-208)

(3) سامي الحناوي (1898-1950م): سياسي وعسكري سوري، ولد في مدينة حلب، وتلقى تعليمه فيها، ثم تخرج من دار المعلمين بدمشق عام 1916م، ثم خدم في الجيش العثماني، ودخل المدرسة العسكرية في استانبول، وبعد تخرجه التحق بالجيش العربي الذي قاده الأمير فيصل بن الحسين عام 1918م، نجح في القيام بالانقلاب العسكري ضد حسني الزعيم في 14 آب 1949م، وتولى السلطة فيها. (الكبيسي، 2012م، ص281).

(4) هاشم الأتاسي(1875-1960م): ولد في مدينة حمص، وتلقى علومه الابتدائية فيها، والثانوية والعالية في المكتب الملكي بالأستانة، أُنتخب رئيساً للمؤتمر السوري عام 1920م، ثم أصبح رئيساً للوزراء في العام نفسه، وفي عهد الانتداب الفرنسي أُنتخب عضواً في الجمعية التأسيسية عام 1928م، ثم رئيساً لها. وفي 1936م أنتخب رئيساً للجمهورية، وأُعيد انتخابه عام1949م، وكذلك أصبح رئيساً للبلاد بعد الإطاحة بحكومة أديب الشيشكلي واستمر فيها حتى عام1955م. (الموسوعة التاريخية الجغرافية، د.ت، ج10/238-239).

(5) شكري القوتلي (1891-1967م): ولد في دمشق، وتلقى دراسته الابتدائية في مدرسة الآباء الألعازاريين، ثم انتسب إلى المدرسة الإعدادية في دمشق (ثانوية عنبر)، وتخرج فيها، ثم دخل المدرسة الملكية في الاستانة، وبعد عودته انتمى إلى جمعية (العربية الفتاة)، انتخب عضواً في مجلس الشورى عام 1936م، وفي 17 آب 1943م أنتخب رئيساً للجمهورية السورية. (الزركلي، 2002م، ج3/ص172-173).

(6) جميل مردم بك (1893-1960م): ولد في مدينة دمشق، وفيها أنهى دراسته الابتدائية والثانوية، ثم انتسب إلى معهد العلوم السياسية، وأسهم في تأسيس جمعية (العربية الفتاة) في باريس، وفي عهد الانتداب الفرنسي أنتخب نائباً عن مدينة دمشق عام1928م. تولى مناصب حكومية عدة، منها وزير للمالية عام1932م، ثم وزير للخارجية عام1943م، ثم وزير للدفاع والاقتصاد عام1943م، ثم شكل وزارته عام1947. (الخوند، د.ت، ص194-195).

(7) ناظم القدسي (1906-1998م): سياسي ورئيس سوريا الأسبق، ولد في مدينة حلب، تلقى علومه الابتدائية فيها، ثم أنهى دراسته في الجامعة الأمريكية في بيروت وكلية الحقوق في دمشق، وحصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق

في مدينة جنيف عام1929م، وعمل في صفوف الكتلة الوطنية، انتخب نائباً عن حلب عام1936، تولى منصب وزارة الخارجية عام 1949م، ثم شكل أول وزارة له في العام نفسه، وترأس الحكومة السورية لمرتين في عامي 1951م، 1952م(الكيالي، 2007م، ج6/ص554).

(8) قانون الأمن المتبادل: صدر هذا القانون في الولايات المتحدة الأميركة في نهاية عام1951م، والذي اقترن بتقديم المعونة الاقتصادية والعسكرية لبعض الدول ومنها سورية وفق شروط معينة. (ساوندرز، 1996م، ص38).

(9) دوايت آيزنهاور (1890-1969م): سياسي وعسكري أمريكي، والرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، ولد دوايت ديفيد آيزنهاور في ولاية تكساس، نشأ وتربى فيها، تخرج في الأكاديمية العسكرية بولاية نيويورك عام1915م، شغل منصب القائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوربا خلال الحرب العالمية الثانية، أصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية للمدة 1953-1961(الأسدي، 2013م، ص17).

(10) أديب الشيشكلي (1909-1964م): ولد أديب بن حسن الشيشكلي في مدينة حماة في سورية، ودرس في المدرسة الزراعية في سلمية، ثم دخل المدرسة الحربية في دمشق في أوائل الثلاثينيات، أصبح قائد لواء برتبة عقيد في عهد سامي الحناوي، تولى منصب رئاسة الجمهورية عام1953م(الزركلي، 2002م، ج1/ص285).

(11) خالد العظم (1903-1965م): سياسي، ورئيس مجلس وزراء سوريا الأسبق، ولد في مدينة حماة من أصل تركي، وتلقى علومه الابتدائية والثانوية في الجامعة الفرنسية في بيروت، وشارك في الحياة السياسية في البلاد، وأُنتخب عضواً في البرلمان ممثلاً لمدينة حماة عام 1947م، تولى مناصب عدة منها وزير للعدل والخارجية عام 1939م،ثم وزير للمالية في الأعوام 1945م، و1946، و1949م، ووزير للخارجية عام 1954م، ووزير للدفاع عام1956م، وشكل خمس وزارات، آخرها في المدة 1962-1963م(العظم، 1973م، ص3) (قسّام، 2007م، ج1/68-69).

(12) كوسيغين (1904-1980م): زعيم سياسي ورجل دولة سوفيتي، ولد في مدينة سان بطرسبوغ، من أُسرة عمالية، التحق بالجيش الأحمر بعمر لم يتجاوز الخامسة عشرة ، أصبح عمدة لينغراد في عام1938م، ثم وزيراً للصناعة النسيجية عام1939م، ثم رئيساً للحكومة عام1964م، وبقي في منصبه هذا حتى عام1980م (الكيالي، 2007م، ج5/ ص235).

(13) مرفأ اللاذقية: يعد المرفأ الأول في سوريا يقع في الجزء الشمالي من الساحل السوري، تم الشروع في تجديد وتوسيع المرفأ على ساحل البحر المتوسط، بعد أن أصدرت حكومة خالد العظم قراراً بإنشاء (شركة مرفأ اللاذقية) في 12 شباط 1950م، وتبلغ مساحة الحوض المائي للمرفأ 53 هكتاراً، يحيط به مكسر بطول 1432 متراً يحمي السفن الراسية فيه، ويبلغ طول أرصفته المخصصة لاستقبال البواخر 1670م، كما يحوي على مستودعات للبضائع تزيد مساحتها على 90 ألف م2 (الاقتصادي العربي، العدد خاص رقم 9، 1967م، ص26).

قائمة المصادر

أولا_ الكتب العربية والمترجمة:

1- إبراهيم محمد محمد إبراهيم (1998): مقدمات الوحدة المصرية – السورية 1943-1958م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة .

2- الإمام، محمد فاروق (2012م): الحياة السياسية في سورية عهد الاستقلال 1943-1970م، ط1، دار الإعلام، عمان.

3- الجمهورية العربية السورية (1948م): وزارة الاقتصاد الوطني، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام1948م، مطبعة الحكومة، دمشق.

4- الجمهورية العربية السورية (1950م): وزارة الاقتصاد الوطني، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 1950م، مطبعة الحكومة، دمشق.

5- الجمهورية العربية السورية (1952): وزارة الاقتصاد الوطني، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 1951-1952م، مطبعة الحكومة، دمشق.

6- الجمهورية العربية السورية (1955م): وزارة الاقتصاد الوطني، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام1954م، مطبعة الحكومة، دمشق.

7- الجمهورية العربية السورية (1956م): وزارة الاقتصاد الوطني، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 1955م، مطبعة الحكومة، دمشق.

8- الجمهورية العربية السورية (1957م): وزارة الاقتصاد الوطني، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 1956م، مطبعة الحكومة، دمشق.

9- الجمهورية العربية السورية (1958م): وزارة الاقتصاد الاقتصاد الوطني، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 1957م، مطبعة الحكومة، دمشق.

10- الحكيم، يوسف (1991م): سورية والانتداب الفرنسي، ط2، دار النهار، بيروت.

11- السباعي، بدر الدين (د.ت): أضواء على الرأسمال الأجنبي 1850-1958م، دار الجماهير.

12- السمان، أحمد (1955م): محاضرات في اقتصاديات سورية، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة.

13- الشريف، منير(1947م): القضايا الاقتصادية الكبرى في سورية ولبنان، المكتبة الكبرى، دمشق.

14- الصالح، محمد علي (2020م): إدارة الاقتصاد السوري زمن الانتداب الفرنسي 1918-1946م، ط1، المعهد الفرنسي للشرق الأدني، بيروت.

15- العظم، خالد (1973م): مذكرات خالد العظم، ج1، ط2، الدار المتحدة للنشر، بيروت

16- العظم، خالد (1973م): مذكرات خالد العظم، ج2، ط2، الدار المتحدة للنشر، بيروت.
17- الماضي، منيب، والموسى، سليمان (2017م): تاريخ الأردن في القرن العشرين 1900-1959م، ج1، ط3، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان.
18- المعلم، وليد (1985م): سوريا 1918-1958م، التحدي والمواجهة، ط1، مطبعة عكرمة، دمشق.
19- بهاء الدين، أحمد (1951م): الاستعمار الأمريكي الجديد، ط1، مطبعة الفكرة، بيروت.
20- بوداغوفا، بيير (1987م): الصراع في سورية 1945-1966م، ط1، دار المعرفة، دمشق.
21- حداد، غسان محمد رشاد (2001م): من تاريخ سورية المعاصر 1946-1966م، ط1، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، عمان.
22- حمادة، سعيد (1936م): النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، المطبعة الأمريكية، بيروت.
23- ديب، كمال (2011): تاريخ سورية المعاصر، ط1، دار النهار، بيروت.
24- زين العابدين، بشير (2008): الجيش والسياسة في سورية 1918-2000م دراسة نقدية، ط1، دار الجابية، لندن.
25- ساوندرز، بوني. ف. (1996م): العلاقات السورية الأمريكية بين عامي 1953-1960م، التدخل الخارجي في شؤون سورية الداخلية، ت: سامر خليل كلاس، مكتبة الكونغرس للنشر، أميركا.
26- عبد الرحمن، محمد التقي وعثمان، عبد العزيز (1954م): سوريا ولبنان، ط1، مكتبة ربيع، حلب.
27- عبد العال، سيد (2007م): الانقلابات العسكرية في سورية 1949م-1954م، مكتبة مدبولي، القاهرة.
28- عثمان، هاشم (2012م): تاريخ سورية الحديث، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت.
29- فيكتوروف، ف. ب (1970م): اقتصاد سورية الحديثة- مشكلاته وآفاقه، ت: هشام الدجاني، دار البعث، دمشق.
30- لونغريغ، ستيفن همسلي (د.ت): تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، تر: بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت
31- متولي، هشام (1974م): أبحاث في الاقتصاد السوري، وزارة الثقافة، دمشق.
32- مجموعة باحثين (2012م): العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.
33- نشّابة، عدنان (1955م): المعاهدات الدولية السورية الثنائية 1923-1955م، ط1، مطابع الآداب، بيروت.

ثانيا. البحوث المنشورة:

1- الجبوري، طه خلف محمد (2022م): التجارة والمال في سورية 1957-1966م، جامعة تكريت للعلوم الإنسانية (مجلة)، مج29، ج3، العدد12.

2- حمد، مؤيد محمود وحمود، أمجد حردان (2019م): التنافس البريطاني- الأمريكي حول المصالح النفطية في المملكة العربية السعودية 1945-1953م، جامعة تكريت للعلوم الإنسانية (مجلة).

3- الزعبي، خيام محمد (2022): العلاقات الاقتصادية الإيرانية- السورية وأبعادها الاستراتيجية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج29، العدد12، ج3.

4- العتيبي، سطام بن بخيت (2018م): الموقف الأمريكي من انقلاب حسني الزعيم في سوريا في عام 1949م، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مج12، العدد2.

5- الكبيسي ، باسل نصيف جبر(2012) ،انقلاب سامي الحناوي 1949م وتأثيره على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سوريا والموقف البريطاني منه ، جامعة الانبار للعلوم الانسانية (مجلة) ، العدد 2 .

6- محمود ، نهان وزير(2023م) ، موقف فرنسا من انقلاب اديب الشيشكلي في التاسع عشر من كانون الاول عام 1949م ،جامعة تكريت للعلوم الانسانية (مجلة) ، مج 30 ، ج3 ،العدد 30.

ثالثا. الرسائل والأطاريح:

1- الأحمد، عبد المنعم (2004م): التطورات الاجتماعية والاقتصادية في مدينة حلب 1920-1946م، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب- جامعة دمشق.

2- الاسدي ، فاضل عبد الرحيم عبد الكريم (2013م) ،العلاقات السورية الايرانية 1979-1988م، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،كلية الاداب – جامعة البصرة .

3- العامري، محمد خضير علي (2012م): سورية وفرنسا 1946-1958م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية- جامعة الموصل.

4- سميا، رنا عادل (2015م): العلاقات السورية- السوفيتية السياسية والاقتصادية والثقافية 1946-1985م، رسالة ماجستير (غير منشور)، كلية الآداب، جامعة دمشق.

5- اليان، فهد جبرائيل (2006م): العلاقات السورية العراقية ما بين 1939-1958م سياساً اقتصادياً اجتماعياً، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب- جامعة دمشق.

رابعا. الموسوعات:

1- الخوند ،مسعود(د . ت) ،الموسوعة التاريخية الجغرافية ، ج10 ، مؤسسة هانياد ، بيروت .

2- الزركلي ، خير الدين (2002م) ، الاعلام- قاموس تراجم ، ج1 ، ط15 ،دار العلم للملايين ، بيروت

3- الزركلي ، خير الدين (2002م) ، الاعلام- قاموس تراجم ، ج3 ، ط15 ،دار العلم للملايين ، بيروت

4- الكيالي، عبد الوهاب (2007م): الموسوعة السياسية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
5- الكيالي، عبد الوهاب (2007م): الموسوعة السياسية، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
6- الكيالي، عبد الوهاب (2007م): الموسوعة السياسية، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
7- الكيالي، عبد الوهاب (2007م): الموسوعة السياسية، ج6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
8- قسّام، يحيى سليمان (2007م): موسوعة سورية البنية والبناة 1918-2005م، مج1، ج1، ط1، دار المجد للطباعة والنشر، دمشق.
9- قسّام، يحيى سليمان (2007م): موسوعة سورية البنية والبناة 1918-2005م، مج2، ج1، ط1، دار المجد للطباعة والنشر، دمشق

خامساً. الجرائد والمجلات :

1- الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية (1950م): العدد27، دمشق، 9 شباط .
2- الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية (1950م): العدد22، دمشق، 13 نيسان .
3- الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية (1951م): العدد5، دمشق، 31 كانون الثاني .
4- الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية (1951م): العدد12، دمشق، 15 آذار .
5- الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية (1952م): العدد13، دمشق، 1 آذار.
6- الاقتصادي العربي(مجلة) (1967م): العدد 200، بيروت.
7- الاقتصادي العربي (1967م): العدد 213، بيروت.
8- الاقتصادي العربي (1967): العدد الخاص، رقم 9، بيروت.
9- الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق (1947م): العدد الأول – 1947م، مطبعة التقدم، دمشق.
10- النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق (1950م): العدد الأول-1950م، مطبعة التقدم، دمشق.
11- النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق (1950م): العدد الرابع-1949م، مطبعة التقدم، دمشق.
12- النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق (1951م): العدد الأول-1951م، مطبعة الهلال، دمشق.
13- النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق (1952م): العدد الأول-1952م، مطبعة الهلال، دمشق.
14- النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق (1953م) :عدد خاص ، الدورة الثالثة لمؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية للبلاد العربية ، دمشق 10آيار 1953م ، العدد الثاني ، المطبعة الهاشمية ، دمشق .
15- النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق (1953م): العدد الثالث-1952م، مطبعة الهلال، دمشق.
16- النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق (1955م): العدد الثاني ، المطبعة الهاشمية ، دمشق .
17- النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق (1956م): الاعداد 1-4 ، المطبعة الهاشمية ، دمشق.

18- النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق (1957م): العدد الاول ، المطبعة الهاشمية ، دمشق .

خامساً.الكتب الاجنبية :

14-Tatiana Poltora Tskaia (2010): Russia's Role in The Middle East : Russian Weapons Sales To The Syrian Arab Republic 1950-2010, Thesis, The University of Texas at Austin.

سادساً. شبكة المعلومات الدولية:

- التاريخ الالماني حتى 1948م :https://www.deutschland.de.deut
- مصرف سوريا المركزي- الإصدار النقدي: https://www.cb.gov.sy
- مركز الشرق العربي- رجال الشرق - سامي الحناوي:https://www.asharqalarabi.org.uk

Foreign economic interventions in Syria Between 1946-1958

Dr. Jawad Kadhum Mohaisin Najm

Directorate of Baghdad Education

al-Rusafa – the first -Ministry of Education

jkadhum318@gmail.com

Keywords : Economy, import, export, Syria, Cash , Trade

Summary:

Syria has become an important political and economic place in the Middle East region after the end of World War II until the post-independence stage, as it has become an arena for economic competition and conflicting interests of major countries, such as France, the United States of America and Britain, inaddition to some other countries, especiaiiy west Germany, Turkey and iran, wich were among the industrialized countries . The research provided a clear study of the nature of economic activity and the volume of trade exchange between Syria and Arab, regional and international countries, and studied the interferences between them, and the increasing attempts of major countries to infiltrate economically in Syria by imposing their colonial projects, prompted Syria to reject and confront them. At the same time, it established economic relations in a manner consistent with the country's interests without compromising its sovereignty and independence .So the economic interferences turned over time into political orientations in the ruling system .